الأمم المتحدة

A/71/732

الجمعية العامة

Distr.: General
23 December 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – أداء الولاية ٦

ألف – لمحة عامة ٦

باء – تنفيذ الميزانية ٧

جيم – مبادرات البعثة في مجال الدعم ١٢

دال – تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي ١٣

هاء – الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة ١٥

واو – أطر الميزنة القائمة على النتائج ١٦

ثالثا – أداء الموارد ٧٧

030217 200117 16-22855 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – الموارد المالية ٧٧
باء – معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الأموال بين المجموعات ٧٨
جيم – نمط الإنفاق الشهري ٧٩
دال – إيرادات وتسويات أخرى ٨٠
هاء – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي ٨٠
واو – قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية ٨١
رابعا – تحليل الفروق ٨١
خامسا – الخصوم غير المنظورة ٨٧
سادسا – الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما ٨٨
سابعا – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات/توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠ . . . . . ٨٩

موجز

رُبط مجموع نفقات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (عملية الأمم المتحدة) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بهدف العملية من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، التي صُنِّفت حسب العناصر التالية: تهيئة بيئة آمنة ومأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وتوطيد السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم.

وأحرزت عملية الأمم المتحدة تقدما في تنفيذ المهام المنوطة بها وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٢٦ (٢٠١٥) وقدمت الدعم إلى كوت ديفوار في المجالات التالية: (أ) حماية المدنيين؛ (ب) توفير الدعم السياسي لجهود حكومة كوت ديفوار؛ (ج) التصدي لما تبقّى من أخطار تهدد الأمن وتحديات تتصل بالحدود؛ (د) برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وجمع الأسلحة؛ (هـ) إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية وإصلاحها؛ (و) مراقبة الحظر المفروض على الأسلحة؛ (ز) دعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ (ح) دعم المساعدة الإنسانية؛ (ط) الإعلام؛ (ي) حماية موظفي الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أحرزت كوت ديفوار تقدما ملحوظا صوب تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وبلغت نفقات عملية الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٣٥٤ ١١٤ ٠٠٠ دولار، أي بمعدل إجمالي لتنفيذ الميزانية نسبته ٨٧,٩ في المائة (مقارنة بنفقات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ التي بلغت ٤٦١ ٥١٢ ٢٠٠ دولار، بمعدل تنفيذ نسبته ٩٣,٥ في المائة).

ويُظهر الأداء المالي لعملية الأمم المتحدة انخفاض الاحتياجات في فئات الإنفاق المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، وقد نتج ذلك أساسا عن ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدلات الشغور. وعلاوة على ذلك، أدى التقليص التدريجي لقوام البعثة إلى انخفاض الاحتياجات من اللوازم والخدمات المتنوعة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، بالإضافة إلى الاحتياجات من وقود الديزل ووقود الطائرات بسبب انخفاض أسعار الوقود الفعلية ومستويات الاستهلاك، وانخفاض عدد ساعات طيران أسطول طائرات البعثة.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.)

الفئة	المخصصات	النفقات	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢١٤ ٧١٠,٨	١٩١ ٥٢٣,٩	٢٣ ١٨٦,٩	١٠,٨
الموظفون المدنيون	٨٢ ٦١٨,٩	٧٨ ١٩٧,٠	٤ ٤٢١,٩	٥,٤
التكاليف التشغيلية	١٠٥ ٤٦٤,٦	٨٤ ٣٩٣,١	٢١ ٠٧١,٥	٢٠,٠
إجمالي الاحتياجات	**٤٠٢ ٧٩٤,٣**	**٣٥٤ ١١٤,٠**	**٤٨ ٦٨٠,٣**	**١٢,١**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٧ ٢٧٦,٩	٨ ٠٨٢,٠	(٨٠٥,١)	(١١,١)
صافي الاحتياجات	**٣٩٥ ٥١٧,٤**	**٣٤٦ ٠٣٢,٠**	**٤٩ ٤٨٥,٤**	**١٢,٥**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٤٠٢ ٧٩٤,٣**	**٣٥٤ ١١٤,٠**	**٤٨ ٦٨٠,٣**	**١٢,١**

أداء الميزانية من حيث شغل الوظائف

الفئة	القوام المعتمد[أ]	القوام المقرر (في المتوسط)[ب]	القوام الفعلي (في المتوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية)[ج]
المراقبون العسكريون	١٩٢	١٩٢	١٧٧	٧,٨
الوحدات العسكرية[د]	٥ ٢٤٥	٤ ٨٨٦	٤ ٥٣٠	٧,٣
شرطة الأمم المتحدة	٥٠٠	٥٠٠	٤٢٨	١٤,٤
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٨٦٨	١٣,٢
الموظفون الدوليون	٣٥٨	٣٥٦	٢٩٩	١٦,٠
الموظفون الوطنيون	٧١٢	٧٠٦	٦٤٩	٨,١
متطوعو الأمم المتحدة	١٥٤	١٥٤	١٣٤	١٣,٠
الوظائف المؤقتة[هـ]				
الموظفون الوطنيون	١	١	١	–
الأفراد المقدمون من الحكومات	٨	٨	٧	١٢,٥

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٩ باء، أُلغيت ١٦ وظيفة (١ من فئة ف-٤، و ٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(ج) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف وإلى متوسط القوام الشهري المقرر.

(د) وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٠ (٢٠١٦)، تم تخفيض الحد الأقصى المأذون به للعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة من ٤٣٧ ٥ فردا إلى ٠٠٠ ٤ من الأفراد العسكريين (١٩٢ مراقبا عسكريا و ٨٠٨ ٣ أفراد من الوحدات العسكرية) بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

(هـ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا – مقدمة

١ – بلغت ميزانية الإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (عملية الأمم المتحدة) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/69/743)، مبلغا إجماليه ٨٠٠ ٢٤١ ٤١٨ دولار (صافيه ٣٠٠ ٤٦٢ ٤١٠ دولار). وغطت هذه الميزانية نفقات ١٩٢ مراقبا عسكريا، و ٢٤٥ ٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٠٠ ١ من أفراد الشرطة، منهم ٠٠٠ ١ فرد من وحدات الشرطة المشكلة و ٥٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٣٥٨ موظفا دوليا، و ٧١٣ موظفا وطنيا، بمن فيهم ٨٢ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ١٥٤ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٨ أفراد مقدمين من الحكومات.

٢ – وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (A/69/839/Add.13، الفقرة ٤٢)، بأن تخصص الجمعية العامة مبلغ ٢٠٠ ٧٥٧ ٤١٢ دولار للإنفاق على عملية الأمم المتحدة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٣ – وخصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٨/٦٩ باء، مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٧٩٤ ٤٠٢ دولار (صافيه ٤٠٠ ٥١٧ ٣٩٥ دولار) للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد قُسم مجموع المبلغ كأنصبة مقررة على الدول الأعضاء.

ثانيا – أداء الولاية

ألف – لمحة عامة

٤ – أنشأ مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) ومددها في قرارات اتخذها لاحقا. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء هذه في قراراته ٢٢٢٦ (٢٠١٥) و ٢٢٦٠ (٢٠١٦) و ٢٢٨٤ (٢٠١٦). وخلال فترة الأداء، مدد المجلس بموجب قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦) ولاية عملية الأمم المتحدة لفترة نهائية تنقضي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥ – وتتمثل ولاية عملية الأمم المتحدة في مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف إجمالي هو تقديم الدعم إلى الحكومة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد وإحراز تقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

٦ - وفي إطار هذا الهدف الشامل، أسهمت البعثة خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء في تحقيق عدد من الإنجازات عن طريق بلوغ نواتج رئيسية موضحة في الأطر الواردة أدناه، والمصنفة حسب العناصر التالية: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وتوطيد السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم.

٧ - ويقيِّم هذا التقرير الأداء الفعلي قياسا إلى الأطر المقررة للميزنة القائمة على النتائج المبيّنة في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وعلى وجه الخصوص، يقارن تقرير الأداء مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى إحراز تقدم فعلي خلال الفترة مقابل الإنجازات المتوقعة، مع مؤشرات الإنجاز المقررة، ويقارن النواتج المنجزة فعلا بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - أحرزت عملية الأمم المتحدة تقدما في تنفيذ المهام المنوطة بها وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، وقدمت الدعم إلى كوت ديفوار في المجالات التالية: (أ) حماية المدنيين؛ (ب) توفير الدعم السياسي لجهود سلطات كوت ديفوار؛ (ج) التصدي لما تبقّى من أخطار تهدد الأمن وتحديات تتصل بالحدود؛ (د) برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وجمع الأسلحة؛ (هـ) إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية وإصلاحها؛ (و) مراقبة الحظر المفروض على الأسلحة؛ (ز) دعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ (ح) دعم عمليات المساعدة الإنسانية؛ (ط) الإعلام؛ (ي) حماية موظفي الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين أن كوت ديفوار أحرزت تقدما كبيرا صوب تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، استمرت الحاجة إلى نقل المهام الرئيسية المتبقية للبعثة بوتيرة جيدة وعلى نحو مسؤول إلى الحكومة والشركاء الرئيسيين في فريق الأمم المتحدة القطري.

٩ - وظلت الحالة الأمنية في كوت ديفوار هادئة نسبيا، مع تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في المنطقة الغربية. بيد أن هجوما شُنّ على طول الحدود الجنوبية الغربية مع ليبريا في النصف الأول من عام ٢٠١٦، إضافة إلى هجوم إرهابي شُنّ في غراند بسام في آذار/مارس ٢٠١٦، أظهرا ضرورة الاستمرار في التحلي باليقظة. ورداً على الهجمات التي وقعت في المنطقة الجنوبية الغربية، كثفت عملية الأمم المتحدة دورياتها البرية القصيرة والطويلة المدى ودورياتها الجوية في مناطق التوتر دعماً للجهود التي تبذلها القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وواصلت عملية الأمم المتحدة أيضا تقديم الدعم في المجال التقني ومجال بناء القدرات إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية في إطار استراتيجية إصلاح قطاع الدفاع والأمن الوطني، مما أدى إلى تعزيز القدرات في جميع أنحاء البلد. وسيّر العنصر العسكري التابع لعملية الأمم المتحدة أيضا

دوريات مشتركة وعمليات محاكاة مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار لمساعدتها على التأهب للحالات التي يحتاج فيها المواطنون الإيفواريون إلى الحماية، بما في ذلك الحماية من التهديدات الإرهابية.

١٠ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٠ (٢٠١٦)، تم تخفيض القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة إلى ٤ ٠٠٠ فرد عسكري، مما تطلّب إدخال تعديلات على مجالات مسؤولية أفراد الشرطة المشكلة التابعين للبعثة من أجل تعزيز قدرتهم التشغيلية وقدرتهم على التنقل. وهكذا واصلت وحدات الشرطة المشكلة التابعة لعملية الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى قوات الأمن الوطنية، والمساعدة على تخفيف آثار الفراغ الأمني في المناطق التي أخلاها العنصر العسكري التابع للعملية، مع التركيز على إدارة النظام العام والسيطرة على الحشود والدعم التشغيلي. وواصل أفراد الشرطة المشكلة التابعة لعملية الأمم المتحدة تقديم الدعم والمشورة إلى قوات الأمن وإنفاذ القانون الوطنية، سواء على مستوى العمليات أو مستوى القيادة، بطرق منها تسيير دوريات مشتركة محدودة، والاضطلاع بأنشطة التوجيه والتدريب، والاشتراك في المواقع، وذلك ضمن منطقة عمليات تضاءلت نتيجة التقليص التدريجي لقوام عملية الأمم المتحدة. وبغية تعزيز قدرات قوات الأمن والدفاع، قامت البعثة، من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بتشييد وإصلاح ٤٦ مرفقا لتخزين الأسلحة والذخيرة في جميع أنحاء البلد، مما مكن من تخزين الأسلحة والذخائر بصورة آمنة وكفالة المساءلة عن أماكن وجودها. وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّمت دورات تدريبية تقنية متخصصة إلى الموظفين الوطنيين في مجال إدارة المخزونات والتخلص من الذخائر المتفجرة.

١١ - واستمر تحسن البيئة السياسية، بما في ذلك ما يتعلق بالحوار بين الحكومة والمعارضة السياسية. وظلت المساعي الحميدة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام تكتسي أهمية حاسمة في استئناف الحوار بين الحكومة والمعارضة بشأن المسائل المعلقة، مثل الإفراج عن السجناء المحتجزين في صلة بأزمة ما بعد الانتخابات، وإعادة الممتلكات المحتلة بصورة غير قانونية إلى أصحابها، ورفع التجميد عن الأصول المالية. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت البعثة في تهيئة بيئة سياسية مؤاتية لعودة اللاجئين والأشخاص المنفيين إلى كوت ديفوار. وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم أيضا لمبادرات المصالحة ولتعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية في ضوء الانتخابات التشريعية وعملية إصلاح الدستور لعام ٢٠١٦. ولا تزال هناك بعض التحديات فيما يتعلق بوضع قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٦ من بين الشركاء في التحالف، وستواصل الممثلة الخاصة للأمين العام تركيز مساعيها الحميدة على هذا المجال.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تسارعت العملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بقدر كبير. فوفقا لأرقام الحكومة، شارك ٦٦ ٢١٦ مقاتلا سابقا من بينهم ٦ ١٠٥ نساء في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدعم من عملية الأمم المتحدة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كان ما مجموعه ٦٩ ٥٠٦ مقاتلين سابقين يشاركون في البرنامج. وتجلّى تسارع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في زيادة المساعدة التي تقدمها عملية الأمم المتحدة إلى الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك توفير الدعم والمساعدة التقنيين لعملية إعادة الإدماج من خلال دفع بدلات السلامة الانتقالية، والمساعدة على إعادة التكييف الاجتماعي، واستهداف الجماعات المترددة بجهود التوعية.

١٣ - وأُبلغ عن عودة بعض وسائط الإعلام إلى بث معلومات زائفة ومؤجِّجة للمشاعر، إضافة إلى خطاب الكراهية، وقد ارتبطت حالات هذا السلوك مباشرة بالعملية الانتخابية. وقامت الحكومة والهيئات التنظيمية لوسائط الإعلام ومرصد حرية الصحافة وأخلاقيات وسائط الإعلام وواجباتها المهنية بحثٍّ وسائط الإعلام على التصرف بروح المسؤولية في تغطيتها لعملية المصالحة والعملية الانتخابية على السواء. وعقدت البعثة جلسات توعية للارتقاء بالأخلاقيات والمسؤولية المهنية في تغطية التطورات الحساسة. وواصلت المحطة الإذاعية التابعة للبعثة (ONUCI FM) بث معلومات محايدة في جميع أنحاء البلد لدعم الجهود الشاملة الرامية إلى تهيئة بيئة سلمية طوال فترة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ وما بعدها، كما واصلت بث برامجها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان، ونشرت معلومات عامة عن تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ودمجهم في المجتمع، وعن إصلاح قطاع الأمن.

١٤ - وتحت قيادة مجلس الأمن الوطني، أُحرز مزيد من التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن باعتماد تشريعات هامة بشأن الإدارة المستدامة لقطاع الأمن. وفي مجال تحقيق اللامركزية في إصلاح قطاع الأمن، قدمت عملية الأمم المتحدة المشورة في إنشاء مجالس أمن إقليمية من أجل تحسين الإدارة المحلية الشاملة في مجال الأمن. وواصلت عملية الأمم المتحدة تيسير حوار مفتوح بين كبار ممثلي قوات الدفاع والأمن بشأن التماسك الداخلي والعلاقات بين الدوائر المدنية والعسكرية. وإذ أتاحت منابر الحوار الوطني الشامل محفلا يُناقِش فيه المجتمعُ المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات الأمنية أبعاد الإصلاحات المناسبة لقطاع الأمن، فقد عززت تلك المنابرُ رقابةَ المواطنين على السياسات الأمنية. وتعززت الكفاءة المهنية لقوات الأمن من خلال عقد دورات تدريبية تركز على الأخلاقيات

والواجبات المهنية العسكرية وحقوق الإنسان، التي تم تضمينها تدريجيا في المناهج الدراسية الوطنية. وقدمت عملية الأمم المتحدة كذلك التدريب بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال رصد وتقييم تنفيذ الإصلاحات. وأُحرز تقدم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى قوات الأمن عن طريق إنشاء مراكز لتنسيق المسائل الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن في المؤسسات الأمنية، وشمل ذلك تخرج الدفعة الأولى من الشرطيات الإيفواريات. وفي سياق انتقال البعثة نحو الانسحاب، شكل تحسين التنسيق بين الدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري والدعم الدولي المقدم في مجال إصلاح قطاع الأمن الأساس الذي قام عليه نقل المهام المتبقية على نحو فعال.

١٥ - واستمرت الحالة الإنسانية في التحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ تولت الحكومة المسؤولية العامة عن تنسيق المساعدة الإنسانية، مع التركيز على دعم إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية بإنصاف. وطرأت زيادة أيضا في عدد اللاجئين والأشخاص المشردين العائدين إلى مواطنهم الأصلية، وقد شمل ذلك استئناف عمليات الإعادة إلى الوطن من ليبريا في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على الرغم من استمرار فرض قيود على الحدود بسبب تفشي فيروس إيبولا. بيد أن الكثير من الناس في كوت ديفوار، ولا سيما في المناطق الغربية، لا يزالون في حاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية من حيث الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وإعادة إدماج العائدين بصورة مستدامة. ومن دواعي القلق أيضا عملياتُ الإخلاء التي تشمل الترحيل القسري للناس من الغابات المصنَّفة والأحياء العشوائية في المراكز الحضرية، ولا يزال توفير التمويل لتلبية الاحتياجات الإنسانية يشكل أحد التحديات.

١٦ - واستمر تحسُّن التزام الحكومة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، إذ أُنشئت وزارة قائمة بذاتها لحقوق الإنسان والحريات العامة. وعلى الرغم من أن عملية الأمم المتحدة لم تسجل أي انتهاك لحقوق الإنسان في يوم الاقتراع للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، فإن منع عدد من المظاهرات والمناسبات العامة التي نظمتها قبل الانتخابات الأحزابُ السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها النقابات المهنية والرابطات الطلابية، سلط الضوء على استمرار الحاجة إلى مواصلة الحوار مع الحكومة للنهوض بفتح الحيز الديمقراطي، ولا سيما في سياق الاستفتاء على الدستور والانتخابات التشريعية المقرر إجراؤهما في أواخر عام ٢٠١٦. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت عملية الأمم المتحدة العديد من أنشطة التوعية في مجال حقوق الإنسان بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وذلك بتعاون وثيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت مسألة

الإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة والحالية لحقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار، من الشواغل الرئيسية. وطوال العام، كثفت عملية الأمم المتحدة تدريب جنود القوات الجمهورية، وخاصة في مجال حماية الطفل ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وقدمت الدعم من أجل ضمان الأداء الفعال لآلية حقوق الإنسان المشتركة بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعملية الأمم المتحدة لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. ونُفِّذت أيضا أنشطةٌ في مجال بناء القدرات لدعم اتباع نهج قائم على الحقوق في تخطيط التنمية.

١٧ - أما الملاحقات من أجل الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المرتكبة في سياق أزمة ما بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، فقد ظلت ملاحقات جزئية، مما أدى إلى استمرار تغذية مشاعر الإفلات من العقاب بين بعض شرائح السكان. وقد شدد رئيس الجمهورية في بداية فترة ولايته الثانية على أن المصالحة ستتصدر أولويات حكومته. ونُشر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ التقرير النهائي للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، الذي قُدِّم إلى رئيس الجمهورية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٦، انتهت ولاية اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض ضحايا الأزمات التي وقعت في كوت ديفوار بتقديم تقريرها النهائي إلى الرئيس. وسيُنشر ذلك التقرير في وقت قريب.

١٨ - وواصلت البعثة تقليص قوامها تدريجيا وسعت إلى توطيد المكاسب التي حققتها وإلى ضمان استمرارية أعمالها من خلال تعزيز الشراكات مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الرئيسيين من المجتمع المدني.

١٩ - وتكبدت عملية الأمم المتحدة نفقات مقدارها ٠٠٠ ١١٤ ٣٥٤ دولار في الفترة المشمولة بالتقرير من أصل الموارد المعتمدة البالغة ٣٠٠ ٧٩٤ ٤٠٢ دولار، وهو ما نتج عنه رصيد حر مقداره ٣٠٠ ٦٨٠ ٤٨ دولار، أي بمعدل إجمالي لتنفيذ الميزانية نسبته ٨٧,٩ في المائة مقارنة بمعدل تنفيذ الميزانية البالغ ٩٣,٥ في المائة الذي تحقق خلال فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥. ويعزى الانخفاض في تنفيذ الميزانية إلى التقليص التدريجي لحجم عملية الأمم المتحدة بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٢٢٦ (٢٠١٥) و ٢٢٦٠ (٢٠١٦) و ٢٢٨٤ (٢٠١٦).

٢٠ - وأدى تقليص حجم البعثة والإغلاق المبكر لمعسكراتها ومبانيها إلى انخفاض كبير في الاحتياجات الفعلية في جميع البنود الرئيسية من الميزانية، باستثناء بند الموظفين الوطنيين وبند المساعدة المؤقتة العامة. ومن بين ما قابل هذا الانخفاضَ جزئيا أيضا زيادة الاحتياجات المرتبطة بشحن المعدات المملوكة للوحدات ونشرها على الوحدات العسكرية ووحدات

الشرطة المشكلة بما قدره ٣٠٠ ٠٤١ ٢ دولار و ٩٠٠ ٦٥٧ دولار، على التوالي، وذلك بسبب إعادة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة إلى أوطانها في موعد سابق لما كان مقررا.

٢١ - وعند المقارنة بمعدل الشغور الفعلي للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤، يتبين أن معدل الشغور للمراقبين العسكريين ارتفع من ٦,٣ إلى ٧,٨ في المائة بسبب تقليص حجم البعثة. وانخفض معدل الشغور للوحدات العسكرية من ١١,٢ إلى ٧,٣ في المائة نتيجة تخفيض مستوى القوام المأذون به وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٠ (٢٠١٦) والمضي في إعادة الجنود إلى أوطانهم بصورة تدريجية. وتَحسَّن معدل الشغور لأفراد شرطة الأمم المتحدة من ٢٠,٥ إلى ١٤,٤ في المائة، لأن مستوى القوام المأذون بقي على حاله، في حين تَحسَّن معدل شغل الوظائف. وارتفع معدل الشغور لأفراد الشرطة المشكلة من ١,٨ إلى ١٣,٢ في المائة بسبب إعادة عدد من الأفراد إلى أوطانهم. وانخفض معدل الشغور للموظفين الدوليين من ١٨,٢ إلى ١٦,٠ في المائة؛ وانخفض معدل الشغور للموظفين الوطنيين من ١٢,٩ إلى ٨,١ في المائة؛ وتحسّنت المعدلات فيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة من ١٥,٧ إلى ١٣,٠ في المائة بسبب انخفاض عدد الموظفين المأذون بهم. وانخفض معدل الشغور للأفراد المقدمين من الحكومات من ٨٤,١ إلى ١٢,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بسبب انخفاض العدد المأذون به من الأفراد في مستوى شغل الوظائف نفسه. وظلت الوظائف المؤقتة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة مشغولة بالكامل خلال فترتَي الميزانية كلتيهما.

جيم - مبادرات البعثة في مجال الدعم

٢٢ - ركز عنصر الدعم في عملية الأمم المتحدة على تقديم الدعم الإداري واللوجستي والأمني إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في ٤٧ موقعا وإلى مكاتب ١٦ موقعا من مواقع أفرقة المراقبين العسكريين في ٤٠ نقطة محلية.

٢٣ - وشمل قيام عملية الأمم المتحدة بتنفيذ مبادرات زيادة الكفاءة المدرجة في الميزانية تخفيضا إضافيا في حجم الأسطول الجوي عن طريق سحب الطائرة النفاثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢٤ - وفيما يتعلق بتصفية البعثة وسحبها، قامت عملية الأمم المتحدة بتبسيط إجراءات التصفية لتصبح قادرة على إنهاء العمليات بكاملها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦). وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأت عملية الأمم المتحدة ثلاثة أفرقة أساسية مركزية تتولى إغلاق المعسكرات والتصرف في الأصول وتقديم الدعم

للموظفين المدنيين. وفور اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، بدأت عملية الأمم المتحدة إعداد خطة التصرف في الأصول وخطة التسليم. وبعد الحصول على الموافقة الرسمية على هاتين الخطتين، بدأت البعثة تنفيذهما.

دال – تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٥ – استمر تحسن الحالة في المنطقة الحدودية بين ليبريا وكوت ديفوار، على الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة بسبب نزاعات متصلة بالأراضي ونظرا لتنقلات محدودة لأفراد مسلحين عبر الحدود. وتم الإبلاغ عن سلسلة من الهجمات المسلحة التي استهدفت قوات الأمن الإيفوارية في المنطقة الحدودية، ولا سيما في أولوديو وغرابو ونيرو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٦ على التوالي. وقد أسفرت تلك الهجمات عن مقتل ما لا يقل عن تسعة جنود من القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٢٦ – وإلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، استمر إغلاق حدود كوت ديفوار مع غينيا وليبريا كإجراء وقائي من انتقال عدوى فيروس إيبولا. ونتيجة لإغلاق الحدود، استمر توقف العمليات الأمنية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأجهزة الأمن الإيفوارية والليبرية. ومع ذلك، تواصل تبادل المعلومات داخل البلدان واتُّخِذت الخطوات الأولية لإعادة تنشيط العمليات الأمنية المشتركة والتعاون العسكري، وذلك تحديدا من خلال اجتماع رباعي عُقد في غراند باسام في ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦. وخلال ذلك الاجتماع، ناقش رؤساء أركان الجيشين الإيفواري والليبري وقادة قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التحديات الأمنية الماثلة في المناطق الحدودية، وحددوا التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون العسكري، بما في ذلك التوجيه في مجال التخطيط للعمليات المشتركة، وتحسين تبادل المعلومات.

٢٧ – وفي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عزز الاجتماع الثاني للمجلس المشترك للأعيان والشيوخ المعقود في غيغلو مبادرات المصالحة وتحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك استراتيجية الحفاظ على الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو، وأعمال الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة. وحضر الاجتماع رئيس ليبيريا ورئيس كوت ديفوار، والأعيان والشيوخ والنساء، وقادة الشباب والسلطات الإدارية المحلية والوطنية من المنطقة الواقعة على طول الحدود الإيفوارية – الليبرية، وممثلو وكالات الأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لمناقشة التقدم المحرز في تعزيز السلام والأمن عبر الحدود. وأثمر الاجتماع جهودا من أجل إعادة تنشيط الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة في المناطق الحدودية بين زويدرو وتوليبلو في حزيران/يونيه

٢٠١٦، وبين تابو وهاربر في آب/أغسطس ٢٠١٦. وتمثل هذه الوحدات آليات مجتمعية لتبادل المعلومات وبناء الثقة بين السكان والسلطات المحلية وقوات الأمن على جانبي الحدود الإيفوارية – الليبرية. وهي بمثابة منبر للحوار في منطقة تشهد اشتباكات عنيفة بين السكان الأصليين وغير الأصليين والمجتمعات المحلية الحدودية، وتحديدا في المنطقة الغابوية بهاي، ولا سيما فيما يتعلق بادعاءات الاستغلال غير القانوني للأراضي والغابات. وتواصل عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم لأعمال الوحدات في بناء القدرات وتسوية النزاعات المحلية إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وحكومتي البلدين.

٢٨ - وكان تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الإرهاب أيضا في صميم العديد من المناسبات التي نُظمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فمن ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، عقد اتحاد نهر مانو سلسلة من الاجتماعات في كوت ديفوار لوضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم بشأن الأمن البحري ووضع إطار لمكافحة الإرهاب. وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦، خلال اجتماع للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا اشترك في الإشراف عليه رئيس كوت ديفوار ورئيس السنغال ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أعرب رؤساء الدول جميعهم عن دعمهم للجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الجماعي في المنطقة. كما شهد التعاون الإقليمي في مجال الأمن البحري تحسنا بعد التوقيع في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ على اتفاق ثنائي بين غانا وكوت ديفوار بشأن مراقبة الحدود، وبعد اتخاذ قرار بتسوية النزاع القائم بينهما بشأن الحدود البحرية عن طريق الحوار.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، حصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ على دعم من أقسام الموارد البشرية والشؤون المالية، ثم تولى تلك المهام مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا. وظلت قوة الرد السريع تستجيب للحوادث في كوت ديفوار وواصلت جاهزيتها لتقديم الدعم في حال حدوث تدهور خطير في الحالة الأمنية في ليبريا. وتم بصورة مؤقتة نشر وحدة قوامها ٢٥٠ فردا من قوة الرد السريع التابعة لعملية الأمم المتحدة لتعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك أثناء الزيارة التي قام بها قداسة البابا في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وتلاها إجراء استفتاء دستوري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ثم الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

هاء – الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٣٠ – تعاونت عملية الأمم المتحدة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار للتعجيل بأعمال التحضير لإغلاق عملية الأمم المتحدة عن طريق تعزيز التعاون البرنامجي لنقل المسؤوليات المتبقية من ولاية العملية وتوسيع نطاق أنشطة وبرامج الفريق القطري، بما في ذلك المساعدة في مجال توطيد السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، اشترك فريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة في التخطيط المتكامل للمرحلة الانتقالية مع التركيز على المجالات المواضيعية التالية: التماسك الاجتماعي؛ وحقوق الإنسان؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدارة الأسلحة ونزع سلاح المدنيين؛ والدفاع والأمن وإنفاذ القانون. وقد أُنشِئت أفرقة عاملة تضم أفرادا من عملية الأمم المتحدة ومن فريق الأمم المتحدة القطري وممثلين حكوميين لصياغة مذكرات مفاهيمية بشأن التحديات والأنشطة المتبقية، بما في ذلك الميزانيات ذات الصلة، المقرر نقلها إلى حكومة كوت ديفوار، فضلا عن الأنشطة التي يتعين نقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين من قبيل الجهات المانحة و/أو المنظمات غير الحكومية. وشكلت هذه التوصيات أساس خطة موحدة لنقل المهام المتبقية للبعثة إلى الحكومة والفريق القطري والشركاء الآخرين، وقد تم التوقيع عليها في أبيدجان في احتفال رسمي استضافه رئيس الوزراء في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٣١ – ومن خلال المساعدة على دعم العملية الانتقالية، وضع فريق الأمم المتحدة القطري أيضا الصيغة النهائية لخطته الانتقالية التي تتسق تماما مع خطة التسليم الخاصة بعملية الأمم المتحدة ومع وضع برنامج مقترح بميزانية ٥٠ مليون دولار لدعم مشاركة الفريق القطري في أنشطة توطيد السلام بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة. ووفقا للفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، وضع الفريق القطري مقترحات من أجل تحسين مواءمة أنشطته مع ولاية عملية الأمم المتحدة وتعزيز التعاون بينهما. وستتعلق هذه المقترحات بمجالات التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، ونزع سلاح المجتمعات المحلية، وتحقيق الاستقرار عبر الحدود، وحقوق الإنسان مع التركيز على العنف الجنسي والجنساني. وبموازاة ذلك، تم استكشاف السبل التي يمكن بها لصندوق بناء السلام أن يدعم العملية الانتقالية. وحاليا، قدم الصندوق تمويلا قدره ١٢ مليون دولار لتلبية احتياجات مجموعة من الأنشطة التي تدعم توطيد السلام وتسعى إلى منع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٣٢ - وبالنسبة للمجال الإنساني، تعاونت عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل وثيق مع الحكومة على تقديم المساعدة الإنسانية الفورية وتهيئة الظروف الملائمة للتعجيل بعودة ما يقارب ٥٠٠ ٣ شخص تشردوا بسبب الاشتباكات بين الجماعات العرقية في منطقة بونا في الشمال الشرقي خلال آذار/مارس ٢٠١٦. كما عمل الفريق القطري عن كثب مع الحكومة من أجل تخفيف الآثار الإنسانية المترتبة عن تشريد ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥ من المقيمين بصورة غير قانونية من منتزه مونت بيكو الوطني. وفي هذا الصدد، تم تقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، بينما تم النظر أيضا في خيارات إعادة معظم عبء هذه الحالات إلى بوركينا فاسو. كما دعمت عملية الأمم المتحدة، في حدود الموارد المتاحة، استئناف إعادة اللاجئين الإيفواريين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تيسير عودة ٢٤٠ ١٩ لاجئا، أغلبهم من ليبريا، وهو الأمر الذي كان من المتوقع أن يزيد في التعجيل برفع القيود المفروضة على الحدود بسبب فيروس إيبولا في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: البيئة الآمنة والمأمونة

٣٣ - على النحو المفصل في الإطار الوارد أدناه، استمر تحسن الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار، وقد صاحب ذلك انخفاض في عدد الحوادث المتصلة بالأمن المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى هذا الانخفاض في عدد الحوادث المتصلة بالأمن المسجلة في جميع أنحاء البلد إلى تعزيز التدابير الأمنية أثناء الحملة الانتخابية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وانخفض عدد الحوادث الأمنية أيضا بقدر كبير بفضل تعزيز تدابير إنفاذ القوانين المتخذة منذ الهجوم الإرهابي الذي شُنَّ في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦ في غراند باسام. وانخفض عدد الهجمات المسلحة المتفرقة على طول الحدود مع ليبريا في الغرب، وتقلص تأثير الهجمات المسلحة في المناطق الغربية من البلد بفضل نشر القوات الجمهورية لكوت ديفوار وتعزيزات من أفراد الدرك في تلك المناطق، وكذلك في شمال البلد، من أجل التصدي للتهديدات الإرهابية.

٣٤ - وضخت الهجمات التي وقعت في منطقة غراند باسام في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦ روحا جديدة في البيئة الأمنية السائدة في كوت ديفوار، ودفعت الحكومة وقوات الأمن إلى تصعيد استجاباتها للإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي. بيد أن انعدام الأمن ما فتئ يتفاقم بسبب النزاعات بين الطوائف وداخلها وبسبب عمليات السطو المسلح وأعمال العنف الجنسي والجنساني وأعمال العنف ضد القصّر، إلى جانب الأنشطة الإجرامية

الأخرى. واشتدت التوترات بشأن المسائل المتصلة بالأراضي منذ استئناف برنامج إعادة اللاجئين إلى الوطن من ليبريا إلى المناطق الغربية من كوت ديفوار. وتأججت التوترات بين السكان في بعض الأحيان بسبب حوادث ضلع فيها مقاتلون سابقون وجماعات مسلحة أخرى، منهم أفراد مجموعة دوزو العرقية.

٣٥ - وفي هذا السياق، واصلت عملية الأمم المتحدة دعمها لأجهزة الدفاع والأمن المحلية من خلال الأنشطة المشتركة الرامية إلى ضمان الأمن والسلامة، بما في ذلك في المناطق التي يسودها التوتر، ولا سيما في المناطق الغربية. وعززت قوة عملية الأمم المتحدة والشرطة التابعة لها دورياتهما في مناطق انتشارهما، بينما تولت قوات الدفاع والأمن المحلية تدريجيا مسؤوليات الأمن في المناطق الرئيسية الأخرى من البلد، كالشمال والشرق والشمال الشرقي.

٣٦ - واستمرت الأنشطة المكثفة العابرة للحدود التي تنفذها عملية الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بهدف تعزيز الأمن وبناء الثقة في المناطق الحدودية من أجل دعم استراتيجية اتحاد نهر مانو للحفاظ على الأمن عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية. وأدى ذلك إلى عقد ثمانية اجتماعات و/أو لقاءات بالفيديو بين ممثلي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وسلطات الدفاع والأمن الإيفوارية والليبرية، والخبراء في كوت ديفوار وليبريا من أجل تعزيز التنسيق والعمليات المشتركة وتبادل المعلومات من أجل تحسين إدارة أمن الحدود والأمن البحري ومكافحة التطرف العنيف.

٣٧ - ولم تَنتهك كوت ديفوار حظر الأسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد رفع مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٨٣ (٢٠١٦) حظر الأسلحة المفروض على البلد في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبمساعدة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، واصلت عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم لجهود السلطات الوطنية في جمع الأسلحة والذخيرة وتسجيلها وتأمينها والتخلص منها بأمان، بما في ذلك إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات، وساعدت اللجنةَ الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، على تنفيذ عمليات نزع سلاح المدنيين وبرامج جمع الأسلحة على صعيد المجتمعات المحلية. وكان هذا الإجراء استكمالا للدعم المقدم من عملية الأمم المتحدة إلى الحكومة الإيفوارية فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقب انتهاء ولاية الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشكل رسمي، وما تلاه من إنشاء خلية التنسيق والمتابعة وإعادة الإدماج، واصلت عملية الأمم المتحدة تقديم

الدعم للجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة الحالات المتبقية المتعلقة بالمقاتلين السابقين، وذلك بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

الإنجاز المتوقع ١-١: تثبيت استقرار الأوضاع الأمنية في كوت ديفوار

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
انخفاض عدد الجماعات المسلحة التي تهدد السكان المدنيين (٢٠١٣/٢٠١٤: الإبلاغ عن حادثتين كبيرتين؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: الإبلاغ عن ٣ حوادث كبرى؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: الإبلاغ عن حادثتين كبيرتين)	في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نُفِّذ هجوم مسلح ضد معسكرين تابعين للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في أولوديو، أسفر عن مقتل ١١ شخصا من بينهم ٧ جنود من القوات الجمهورية لكوت ديفوار و ٤ مهاجمين، بينما أصيب ١٤ جنديا من القوات الجمهورية لكوت ديفوار بجروح خطيرة
	أسفر هجوم على المزارعين في قرية باكوبلي في غابة بهاي، على مقربة من توليبلو، في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ عن مقتل شخصين وإصابة شخص آخر بجروح
	أدى هجوم في نيرو (على بعد ٢٥ كيلومترا من تابو) في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦ على معسكر تابع للقوات الجمهورية لكوت ديفوار بالقرب من الحدود مع ليبريا إلى إصابة جنديين من القوات الجمهورية لكوت ديفوار بجروح
الامتثال التام لحظر الأسلحة (٢٠١٣/٢٠١٤: الإبلاغ عن ١٠٠ حالة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: عدم الإبلاغ عن أي حالة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: عدم الإبلاغ عن أي حالة)	أنجز
	لم يُبلَغ عن أي انتهاك لحظر الأسلحة خلال الفترة قيد النظر. وقد رفع مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٨٣ (٢٠١٦) حظر الأسلحة المفروض على كوت ديفوار في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦
تحسين انضباط قوات الأمن والدفاع ومساءلتها، والتعاون فيما بين الوكالات، والتنظيم الداخلي للمؤسسات الأمنية (٢٠١٣/٢٠١٤: الإبلاغ عن ٢٥٠ انتهاكا ارتكبتها عناصر قوات الأمن والدفاع؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: الإبلاغ عن ١٠٠ انتهاك؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: الإبلاغ عن ٢٠ انتهاكا)	تم الإبلاغ عن ٥٣ انتهاكا ارتكبتها عناصر قوات الأمن والدفاع. ولا يزال العمل جاريا لمعالجة هذه الحالات مع استمرار مؤسسات الأمن والدفاع في تنفيذ مبادراتها الإصلاحية. وتم النظر في هذه الحالات في إطار آلية حقوق الإنسان المشتركة بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة بغية مكافحة الإفلات من العقاب داخل قوات الدفاع

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٣٦٥ ٠٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (١٢٥ دورية في اليوم × ٨ أفراد × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك القوافل والحراسة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لزيادة تسليط الضوء على تهيئة بيئة مواتية للسلامة والأمن تعزز الوفاء بولاية العملية فيما يتعلق بحماية المدنيين. وتحققت زيادة عدد الدوريات المقررة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بفضل إغلاق المعسكرات تدريجيا، فضلا عن التحول إلى وضع يتسم بقدرة أكبر على الحركة، مما يتيح المزيد من القوى العاملة للدوريات البرية والجوية	٢٦٠ ٠٠٠	يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية. ويعزى انخفاض عدد أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية إلى الخفض التدريجي المقرر لعملية الأمم المتحدة إلى ٤ ٠٠٠ فرد بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٠ (٢٠١٦)؛ واقتضى المضي في التخفيض إلى ٢ ٠٠٠ فرد بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦ وفقا لقرار المجلس ٢٢٨٤ (٢٠١٦) وقف العمليات وإعادة القوات تدريجيا إلى الوطن، بدءا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
٨٣ ٢٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات بعيدة المدى (دورية واحدة بعيدة المدى في اليوم × ٥ أيام × ٤٠ فردا × ٥٢ أسبوعا × ٨ كتائب)، بما في ذلك جميع العمليات/التدريبات المقررة	٤٨ ٠٠٠	يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات بعيدة المدى. ويعزى انخفاض عدد الدوريات البعيدة المدى الفعلية إلى الانخفاض المقرر في القوات والتخفيض التدريجي في أفراد الوحدات العسكرية
٢٦٠ ٢ ساعة طيران تركز أساسا على طلعات استطلاع جوي/دوريات جوية (بما في ذلك منطقة الحدود)، ولكنها تشمل أيضا نشر القوات وعمليات الانتشال تمشيا مع مفهوم قوة الرد السريع الإقليمية، وإجلاء المصابين، وتقديم الدعم لشرطة الأمم المتحدة ودوريات المراقبين العسكريين وغيرها من العمليات الجوية العسكرية	٢ ٠٠٧	ساعات طيران. ويعزى انخفاض عدد ساعات الطيران إلى التخفيض التدريجي الجاري في أفراد الوحدات العسكرية
٥٠٠ ١ ساعة طيران لطائرات هليكوبتر مسلحة للقيام بدوريات من أجل إجراء عمليات/تدريبات وكذلك السيطرة على المنطقة الحدودية في ليبريا وكوت ديفوار، وللتأهب لمهام الدعم الجوي عن قرب في أي نقطة/موقع في كوت ديفوار	٥٩٢	ساعة طيران لطائرات هليكوبتر مسلحة. ويعزى انخفاض عدد ساعات الطيران إلى التخفيض التدريجي الجاري في أفراد الوحدات العسكرية

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٨٢٠ ٢٤ يوماً من أيام عمل المراقبين العسكريين لتسيير دوريات متنقلة قصيرة المدى (مراقبان عسكريان لكل دورية × دوريتين في اليوم × ١٧ موقعاً للأفرقة × ٣٦٥ يوماً (٩ مواقع للأفرقة في القطاع الغربي، و ٨ مواقع للأفرقة في القطاع الشرقي))	٧٧٠ ٥٤	يوماً من أيام عمل المراقبين العسكريين لتسيير دوريات متنقلة قصيرة المدى. واقتضى التخفيض المقرر في عدد الأفراد العسكريين في عملية الأمم المتحدة إلى ٠٠٠ ٢ فرد بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦ إعادة تشكيل أفرقة المراقبين العسكريين من ١٧ فريقا مقررا إلى ٩ أفرقة فعلية، وزيادة عدد الدوريات من دوريتين إلى ٥ دوريات في اليوم، على النحو التالي: ٥٨٠ ٤٦ دورية متنقلة تضم مراقبين عسكريين اثنين × ٥ دوريات في اليوم × ١٧ موقعا للأفرقة × ٢٧٤ يوما (من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦) ١٩٠ ٨ دورية متنقلة تضم مراقبين عسكريين اثنين × ٥ دوريات في اليوم × ٩ مواقع للأفرقة × ٩١ يوما (من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦) ويعزى ارتفاع عدد الدوريات إلى الدعم المقدم إلى جهاز الأمن الوطني فيما يتعلق بضمان الأمن في الفترة السابقة لانتخابات ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الرئاسية، وخلالها ومباشرة بعدها، وكذلك في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في غراند باسام في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦
١٠٠ ١٢٤ يوم من أيام عمل المراقبين العسكريين لتسيير دوريات متنقلة بعيدة المدى (٥ مراقبين عسكريين لكل دورية × ٤ دوريات في اليوم × ١٧ موقعاً للأفرقة × ٣٦٥ يوماً (٩ مواقع للأفرقة في القطاع الغربي و ٨ مواقع للأفرقة في القطاع الشرقي))	٧٢٠	يوماً من أيام عمل المراقبين العسكريين لتسيير دوريات متنقلة بعيدة المدى. ويعزى انخفاض عدد الدوريات المتنقلة الفعلية البعيدة المدى إلى التخفيض التدريجي في قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونظرا لإعادة تشكيل أفرقة المراقبين العسكريين من الأفرقة الـ ١٧ المقررة إلى الأفرقة الـ ٩ الفعلية، فقد تقلص عدد الدوريات البعيدة المدى من ٤ دوريات مقررة

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		يوميا إلى دورة فعلية واحدة في الشهر
٢٠٨ أيام عمل لدوريات الزوارق (زورقان × يومين كل أسبوع × ٥٢ أسبوعاً) تركز على مناطق البحيرات الشاطئية في أبيدجان	١٢٨	يوم عمل لدوريات الزوارق. ويعزى انخفاض عدد أيام دوريات الزوارق إلى التخفيض التدريجي للأفراد العسكريين في عملية الأمم المتحدة مما أدى إلى وقف تشغيل دوريات الزوارق في شباط/فبراير ٢٠١٦
المشاركة في ١٢ اجتماعاً بشأن التعاون الإقليمي وفي ما بين البعثات ضمن إطار ”عملية مايو الانتقالية“ بما في ذلك مع لجنتي الدفاع والأمن التابعتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأي وجود آخر للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، تركز على رصد تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود وتنفيذ عمليات لمكافحة نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة؛ وتيسير ٤ اجتماعات رفيعة المستوى بشأن التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي وما بين البعثات بهدف حماية المدنيين؛ ووضع استراتيجية دون إقليمية لاتحاد نهر مانو	١٠	شملت الاجتماعات التالية مشاركة عملية الأمم المتحدة: عقد اجتماع واحد مشترك فيما بين البعثات بشأن التخطيط للتعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في مونروفيا وهاربر (١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) عقد اجتماع واحد بين منسقي المكاتب الميدانية لعملية الأمم المتحدة في سان بيدرو وتوليبلو ودالوا ومنسقي المكاتب الميدانية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في زويدرو وهاربر لتعزيز التنسيق تيسير اجتماع واحد لتبادل المعلومات عبر الحدود على الصعيد المحلي (هاربر، ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) عقد اجتماع واحد بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وعقد اجتماع واحد لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن التعاون فيما بين البعثات في أبيدجان تعزيزا لولايتي البعثتين بشأن أمن الحدود وتحقيق الاستقرار (١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	عقد اجتماع واحد لرؤساء أركان جيشَيْ كوت ديفوار وليبريا وقادة القوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وذلك في غراند بسام (١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦)
	عقد اجتماعين تقنيين ووزاريين لاتحاد نهر مانو بدعم من عملية الأمم المتحدة في أبيدجان في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٦، حيث نوقشت المسائل المتعلقة بأمن الحدود والأمن البحري ومكافحة الإرهاب
	وبالإضافة إلى ذلك، شاركت البعثة في المؤتمرات التالية عن طريق الفيديو:
	مؤتمر واحد عن طريق الفيديو للتداول بين ممثلي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا واتحاد نهر مانو من أجل تبادل الآراء بشأن الاستراتيجية المتعلقة بالأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو (١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)
	مؤتمر واحد عن طريق الفيديو للتداول بين القوات الجمهورية لكوت ديفوار والقوات المسلحة الليبرية، بتيسير من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بهدف تحديد ''توجيهات التخطيط الأولي'' فيما يتعلق بالعمليات المشتركة وتحسين تبادل المعلومات (١١ أيار/مايو ٢٠١٦)
	ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات عما كان متوقعا إلى استمرار إغلاق كوت ديفوار لحدودها مع ليبريا وغينيا، وتداخل الأولويات العليا لدى الحكومتين الإيفوارية والليبرية (من قبيل انتخابات

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الرئاسية في كوت ديفوار)
تقديم المشورة والتدريب والدعم اللوجستي إلى القوات المسلحة الإيفوارية مع إيلاء اهتمام خاص لعلاقتها مع السكان المحليين ولضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وذلك من خلال تسيير دوريات مشتركة مقررة يوميا وعقد اجتماعات ثلاثية كل شهرين بين قوات عملية الأمم المتحدة والقوات الفرنسية والقوات الجمهورية لكوت ديفوار، على مستوى المقر والمستوى الإقليمي	نعم	تم تقديم المشورة إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية بين عملية الأمم المتحدة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والقوات الفرنسية في كوت ديفوار. وعقدت في المناطق اجتماعات مماثلة بين عملية الأمم المتحدة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار على مستوى قادة القطاعات واضطلع أيضا كل من مواقع أفرقة عملية الأمم المتحدة وضباط الاتصال والمراقبين العسكريين بتبادل المعلومات مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار والسلطات المحلية ويسر ضباط الاتصال التابعون لعملية الأمم المتحدة تبادل المعلومات والتنسيق وقدموا بانتظام المشورة التقنية بشأن عمليات تدريب وإعداد القوات الجمهورية لكوت ديفوار
تقديم المساعدة إلى ما مجموعه ٥٤٠ من الزوار (٦ أشخاص × يومين × ٤٥ أسبوعا) خلال زيارات الوفود الرسمية من البلدان المساهمة بقوات أو قوات الأمن في كوت ديفوار أو وكالات الأمم المتحدة أو أي منظمات أو معاهد أخرى	١٠٨	زوار. وقدمت عملية الأمم المتحدة المساعدة إلى الزائرين من الوفود الرسمية من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومقر الأمم المتحدة، والوكالات والمؤسسات الأخرى والدول الأعضاء
إيفاد ١٠ بعثات تقييم متكاملة، يشترك في الاضطلاع بأنشطتها كلّ من العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني، من أجل جمع المعلومات عن الأخطار المحتملة التي تهدد السكان المدنيين في جميع أنحاء البلد	نعم	تم إيفاد ١٠ بعثات متكاملة استعدادا للانتخابات الرئاسية بغية تقييم الحوادث التي وقعت في أولوديو وغرابو وتوليبلو وبونا
تقديم ١٢ تقريراً إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن الامتثال	نعم	

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
لحظر توريد الأسلحة، والتعاون مع هيئة الجمارك الإيفوارية بشأن المسائل المتعلقة بالسلع المحظورة		
إجراء ٦٠ عملية تفتيش شهرية على الأسلحة في المنشآت المسلحة الإيفوارية (التابعة للقوات المسلحة، والدرك، والشرطة) وإجراء ١٥ عملية تفتيش أسبوعية على الحمولات الموجودة على متن الطائرات والمركبات الأخرى في الموانئ البحرية والجوية والمطارات الإيفوارية	٥٥	عملية تفتيش على الأسلحة تتم شهريا. ويعزى انخفاض عدد عمليات التفتيش إلى منع الوصول إلى منشآت الأسلحة الإيفوارية التابعة للقوات المسلحة والدرك والشرطة (في المتوسط حالة منع واحدة من الوصول كل شهر)، وإلغاء عمليات التفتيش (في المتوسط ٣ إلغاءات كل شهر)، وسوء أحوال الطرق خلال مواسم الأمطار ومنع من الوصول المادي المباشر من جانب قادة المواقع. وقد تم منع الوصول ١٦ مرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
	٢١	زيارة تفتيشية أسبوعية. وتم تسيير دوريات أسبوعية وإجراء عمليات تفتيش الشحنات على متن الطائرات في المطارات والموانئ الجوية الإيفوارية، وعلى متن السفن البحرية في الموانئ البحرية ورفع مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٨٣ (٢٠١٦) حظر الأسلحة المفروض على كوت ديفوار في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وساهم هذا الرفع أيضا في انخفاض عدد عمليات التفتيش في أواخر فترة الأداء
تقديم المشورة التقنية بنسبة ٩٠ في المائة من الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية من أجل الحصول على المساعدة في إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات والذخائر غير المنفجرة	نعم	نفذت عملية الأمم المتحدة، بدعم تقني من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ٢٦ مهمة دعم للتخلص من الذخائر غير المنفجرة ودمرت أكثر من ١١٨ طنا متريا من الذخائر غير الصالحة للاستعمال والذخائر العتيقة
تيسير أربع حلقات عمل عبر الحدود بمشاركة قوات الأمن وممثلي السلطات المحلية والزعماء	نعم	تم تيسير اجتماع عبر الحدود للوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة والمشاركة في إعادة

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
التقليديين والمجتمعات المحلية من ليبريا وكوت ديفوار من أجل دعم التعاون وتبادل المعلومات وآليات الإنذار والأخذ بنهج متماسك إزاء الحوار والمصالحة في بيئة تفضي إلى العودة المستدامة للاجئين الإيفواريين وبما يتيح زيادة ثقة المجتمعات المحلية الحدودية في السلطات الحكومية على جانبي الحدود		تنشيطه في توليبلو في كوت ديفوار، وفي زويدرو في ليبريا في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بعد توقف طويل بسبب إغلاق الحدود الإيفوارية – الليبرية من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦ بسبب تفشي فيروس إيبولا في المنطقة. وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، تمت أيضا إعادة تنشيط الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة في تابو – هاربر، مما أعطى زخما إضافيا للمصالحة عبر الحدود وإدارة النزاعات على طول الحدود الإيفوارية – الليبرية ونظمت مناسبتان رئيسيتان عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير بمشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام وتم تيسير اجتماعين تحضيريين عن طريق التداول بالفيديو، يومي ٧ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بين ممثلي حكومتي كوت ديفوار وليبريا لتنظيم وعقد الاجتماع المشترك الثاني لمجلس الأعيان والشيوخ في غيغلو يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
٩ مشاريع سريعة الأثر لدعم بناء الثقة بين الكتائب العسكرية والسكان المحليين	٨	مشاريع سريعة الأثر نفذتها عملية الأمم المتحدة في مناطق النشر التالية: سينيماتيالي، وبروبو، وزوينولا، وغاغنوا، ومان، وغيغلو، وسان بيدرو، ويوبوغون. وألغي مشروع واحد سريع الأثر بهدف تنفيذ مشاريع إضافية لدعم المصالحة بين المجتمعات المحلية المتنازعة في المناطق الساخنة التي حددتها البعثة استعدادا لإجراء انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الرئاسية

الإنجاز المتوقع ١-٢: تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال حماية المدنيين

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في عدد اللجان المعنية بأمن العمليات على الصعيد المحلي، بما في ذلك الولاة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والدرك والشرطة والجمارك والمجلس العام ورئيس البلدية (٢٠١٣/٢٠١٤: ٣١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٥)	أُنجز تم إنشاء ١٠٨ لجان أمنية مشتركة في جميع مقاطعات كوت ديفوار، تدمج الدعم المقدم لزيادة عدد لجان الأمن المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ ٣١ مجلس أمن إقليمي في جميع مناطق كوت ديفوار

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الدعم التقني، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، إلى ١٥ من لجان الأمن المحلية خلال الاجتماعات الشهرية	نعم	دعمت عملية الأمم المتحدة عمل أمانة مجلس الأمن الوطني لمواصلة الجهود التي يبذلها في مجال التوعية على الصعيد المحلي، بما في ذلك توفير التدريب لولاة المقاطعات والسلطات المحلية الأخرى فيما يتعلق بعملية إصلاح قطاع الأمن والتحديات التي تواجهها الحوكمة الأمنية المحلية وشاركت عملية الأمم المتحدة في ١٠٠ اجتماع للجنة الأمنية الإدارية المشتركة بغية تبادل المعلومات والمشورة مع الجهات الفاعلة المحلية بشأن المسائل الأمنية الجوهرية وأسدت عملية الأمم المتحدة المشورة لوضع مذكرة مفاهيمية بشأن إنشاء مجالس الأمن الإقليمية بوصفها هيئات تنسيق استراتيجي على الصعيد المحلي، تعكس مجلس الأمن الوطني على المستوى المركزي وقدمت عملية الأمم المتحدة الدعم إلى أمانة مجلس الأمن الوطني لتنظيم حلقة دراسية مدتها يوم واحد في ياموسوكرو في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، لعرض مفهوم مجالس الأمن الإقليمية على السلطات المحلية ولمناقشة بدء عمل هذه السلطات في جميع مناطق البلد البالغ عددها

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		٣١ منطقة. ونتيجة لذلك، أنشئ ٣١ مجلس أمن إقليمي في المناطق بوصفها هيئات للتنسيق الأمني الشامل تكفل زيادة الاتساق والفعالية في مجال الحوكمة الأمنية المحلية
عقد ٨٠ دورة لتدريب المدربين لما لا يقل عن ٣ ٠٠٠ فرد و ١ ٥٠٠ دورة توجيهية لمدة يوم واحد لما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ فرد من وكالات إنفاذ القانون الوطنية بشأن مواضيع متصلة بحماية المدنيين، بما في ذلك حماية الطفل والحماية من العنف الجنسي والجنساني وخفارة المجتمعات المحلية والتصدي لمرض فيروس إيبولا	نعم	تم عقد ٣٨٤ دورة لتدريب المدربين ودورات توجيهية للمدربين لما عدده ١٠ ٤٠٢ من ضباط الشرطة والدرك وموظفي السجون. ويعكس ارتفاع عدد الدورات التدريبية تنفيذ الشروط التدريبية الجديدة للشرطة والدرك الوطنيَين ونظمت ٤٢ حلقات دراسية لفائدة ١ ٢٤٦ موظفا من موظفي الشرطة وضباط الدرك والقوات الجمهورية لكوت ديفوار وموظفي السجون الوطنيين ونظمت ١ ٢٧٩ دورة توجيهية لمدة يوم واحد لفائدة ما يربو على ٨ ٨١٧ فردا من أفراد الدوائر الوطنية للشرطة والدرك والسجون والقوات الجمهورية لكوت ديفوار ويعزى انخفاض عدد الدورات التوجيهية لمدة يوم واحد إلى التقليص التدريجي لأفراد شرطة عملية الأمم المتحدة وإعادتهم إلى الوطن. وكان هناك أيضا انخفاض في الإقبال على الدورات التوجيهية لأفراد وكالات إنفاذ القانون الوطنية بسبب المطالب التشغيلية اليومية في مفوضيات الشرطة وألوية الدرك

الإنجاز المتوقع ١-٣: نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩ ٧٤٢	اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، انخرط ما مجموعه ٦٩ ٥٠٦ مقاتلين سابقين، من بينهم ٦ ١٠٥ نساء، في

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢٠١٤/٢٠١٥: ٠٠٠ ٦٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٠٠٠ ٧٤)	عمليات البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أجريت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥. ويمثل مجموع عدد المقاتلين السابقين البالغ ٥٠٦ ٦٩ مقاتلين الذين انخرطوا في البرنامج معدل إنجاز للبرنامج بنسبة ٩٢ في المائة. ومن مجموع هذا العدد، أعيد إدماج ٢١٦ ٦٦ مقاتلا من المقاتلين السابقين بدعم من عملية الأمم المتحدة؛ ومن بين مجموع هذا العدد توجد ١٠٥ ٦ نساء؛ ولا يوجد أطفال
زيادة في العدد الإجمالي للأسلحة وأصناف الذخائر المتفجرة التي تم جمعها وتجهيزها بالتعاون مع الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٢٠١٣/٢٠١٤: ٠٠٠ ٢٥؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٠٠٠ ٦٤؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٠٠٠ ٧٦)	تم جمع ما مجموعه ٥١٠ ٤٣ قطع من الأعتدة، من بينها ١٢١ ١٤ من الأسلحة ويعزى انخفاض عدد الأسلحة وأصناف الذخائر المتفجرة التي تم جمعها وتجهيزها عما كان مقررا إلى الأعداد الكبيرة من الأسلحة التي توجد في حوزة أفراد داخل المجتمعات المحلية. وقد تناولت الأطراف المتحاورة هذه المسألة وخلصت إلى اعتماد نهج مجتمعي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأُقيمت شراكة بين الحكومة واللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والفريق القطري للأمم المتحدة بغية الإعداد لعمليات جمع الأسلحة في المجتمعات المحلية وتنفيذها

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (أو الجهاز الذي يخلفها) واللجنة الوطنية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية ووجود خلية دعم متكاملة، من أجل تعزيز القدرة على إعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، وكفالة نهج متسق إزاء نزع السلاح على الصعيد المجتمعي، فضلا عن ضمان التنسيق مع	نعم	تم إسداء المشورة الاستراتيجية على مستوى رفيع، من خلال المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقديم المشورة التقنية على المستوى التشغيلي وتم عقد ١٢ اجتماعا تنسيقيا واجتماع واحد تقني مع الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والوكالة التي ستخلفها، خلية التنسيق والمتابعة وإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
أصحاب المصلحة المعنيين في ضوء الانتقال إلى مرحلة إعادة الإدماج		لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما أدى إلى تعاون مشترك بشأن مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إعادة التأهيل المجتمعي والتماسك الاجتماعي، والتوعية والاتصال
تقديم المساعدة التشغيلية والدعم اللوجستي لنزع سلاح وتسريح نحو ٩ ٢٠٠ من المقاتلين السابقين المتبقيين، بوسائل منها توفير الدعم في مجال التسجيل والفرز والتوعية والأمن والنقل، بالإضافة إلى المواد الغذائية وغير الغذائية	نعم	قدمت عملية الأمم المتحدة الدعم، من خلال إبرام اتفاقين ماليين مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للتدريب المهني لفائدة المقاتلين السابقين ووزعت مجموعات مواد لإعادة الإدماج على المقاتلين السابقين المسجلين في أنشطة إعادة الإدماج. وعلى الرغم من إلغاء كلا الاتفاقين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بهدف التكيف مع نهج الحكومة في معالجة ٤٦٩ ١ حالة متبقية من المقاتلين السابقين، فقد مدد مكتب خدمات المشاريع، على نفقته الخاصة، الدعم المقدم إلى أنشطة الحكومة لإعادة الإدماج حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

الإنجاز المتوقع ١-٤: إعادة إلحاق المقاتلين السابقين الإيفواريين من جميع الفئات الرئيسية المستهدفة، ونزع سلاح العناصر المسلحة الإيفوارية المقيمة في البلدان الأجنبية وتسريحها وإعادتها إلى الوطن

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين يتلقون المساعدة في مجال إعادة الإلحاق (٢٠١٣/٢٠١٤: ٠٢٤ ٢٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٠٠٠ ٦٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٠٠٠ ٧٤)	تم تقديم المساعدة إلى الحكومة لزيادة عدد المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإلحاق من خلال توفير الدعم لبرامج الحكومة المتعلقة بإعادة التكييف الاجتماعي، ودفع بدل السلامة الانتقالية، ودعم عنصر التدريب في عملية إعادة الإلحاق. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تلقى ٢١٦ ٦٦ مقاتلا سابقا المساعدة في مجال إعادة الإلحاق من عملية الأمم المتحدة ويعزى الفرق إلى عدد الحالات المتبقية البالغ ٧٦٩ ٤ مقاتلا سابقا، ممن يعالجهم مكتب خدمات المشاريع على

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	نفقته، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُقبِل ٠١٥ ٣ مقاتلا سابقا على المساعدة و/أو لم يتسن الاتصال بهم
زيادة في مجموع العناصر المسلحة الإيفوارية الموجودة في بلدان أجنبية والعناصر المسلحة الأجنبية الموجودة في كوت ديفوار التي يتم نزع سلاحها وتسريحها وإعادتها إلى الوطن (٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠٠ ١؛ ٢٠١٥/١٦: ٠٠٠ ٣)	لا توجد استراتيجية حكومية لإعادة العناصر المسلحة الإيفوارية المقيمة في البلدان الأجنبية والعناصر المسلحة الأجنبية في كوت ديفوار إلى أوطانها. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، لم تكن بعدُ لدى الحكومة استراتيجية ذات أهداف محددة، على الرغم من أن عدد المقاتلين المسلحين الأجانب الذين يتعين نزع سلاحهم وتسريحهم يقدر بـ ٠٠٠ ٢ مقاتل، ولذا لم تجر عملية الأمم المتحدة أي أنشطة ذات صلة بالمسألة لدعم السلطات الوطنية

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تصميم وتنفيذ ٢٢ مشروعا من مشاريع إعادة الإلحاق وتحقيق الوئام الاجتماعي على الصعيد المجتمعي في المناطق ذات الأولوية التي يكثر فيها عدد المقاتلين السابقين	١٦	مشروعا لتحقيق الوئام الاجتماعي تم تصميمها وتنفيذها. ويعزى انخفاض عدد المشاريع المجتمعية لإعادة الإلحاق إلى الانخفاض السريع بشكل غير متوقع في ملاك الموظفين. وتم التركيز أيضا على إنجاز المشاريع في المناطق الساخنة التي حددتها البعثة في ضوء انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الرئاسية (مناطق من قبيل ديفو، وغاغنوا، وأومي، ودويكوي التي تقع جميعها في الجزء الغربي من كوت ديفوار). وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، لم يبق من مجموع ١٧ موظفا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سوى ثلاثة موظفين في مناصبهم. وكان لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الرئاسية أيضا أثر على قدرة المجتمعات المحلية على استكمال تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المساعدة في مجال إعادة الإلحاق، بما في ذلك توفير التدريب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحقوق الإنسان والتدريب الجنساني، وتوفير بدلات الأمان الشهرية للمقاتلين السابقين من أجل تغطية احتياجاتهم من المبيت والطعام لمدة تصل إلى ستة أشهر، وتقديم الدعم في مجال التدريب الاجتماعي المهني لما يقدر بـ ٢٠٠ ٩ عنصر تم تسريحهم من أصل ٠٠٠ ١٤ عنصر من الحالات المتبقية التي كانت، حسب تقديرات الحكومة، قد بلغت مراحل مختلفة من عملية إعادة الإدماج في حزيران/يونيه ٢٠١٥	٧ ٧٣١	عنصرا تم تسريحهم. وتم توفير المساعدة اللوجستية والتشغيلية للمقاتلين السابقين الذين يمثلون ٨٤ في المائة من العدد المتبقي المتوقع البالغ ٢٠٠ ٩ مقاتل. وتمثل الدعم المقدم لإعادة الإدماج في دفع بدل السلامة الانتقالية الشهرية، وتنظيم حملات التوعية والتدريب بشأن حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كجزء من برنامج إعادة التكييف الاجتماعي. وبسبب قيود مالية عانت منها الحكومة الإيفوارية، لم يجر تشغيل مخيمات إعادة التكييف الاجتماعي وظلت مغلقة طيلة شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٦. وإثر ذلك، وبسبب تغيير في النهج الذي تتبعه الحكومة، مدد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ، على نفقته الخاصة، الدعم المقدم لأنشطة إعادة الإلحاق التي تقوم بها الحكومة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بهدف معالجة الحالات المتبقية من المقاتلين السابقين المسرحين البالغ عددهم ٤٦٩ ١ مقاتلا كانوا لا يزالون يتلقون تدريبا مهنيا
القيام، عند الطلب، بتقديم المساعدة في مجال الأمن والنقل واللوجستيات لعمليات نزع سلاح عدد يقدر بنحو ٥٠٠ ١ عنصر من العناصر المسلحة الأجنبية وإعادتها إلى أوطانها، بمن فيهم المقاتلون الإيفواريون الموجودون على أراض أجنبية والمقاتلون الأجانب الموجودون على الأراضي الإيفوارية	لا	لا توجد استراتيجية حكومية فيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن للعناصر المسلحة الإيفوارية المقيمة في البلدان الأجنبية والعناصر المسلحة الأجنبية في كوت ديفوار المسجلة و/أو غير المسجلة. وإلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ، لم تكن لدى الحكومة استراتيجية لمعالجة هذه الحالات
تنفيذ أنشطة رصد وتقييم شهرية تكفل الدعم في مجال إعادة الإدماج لمشاريع إعادة الإلحاق	نعم	تعمل عملية الأمم المتحدة على وضع الصيغة النهائية لـ ٧٧ مشروعا مجتمعيا لإعادة الإلحاق،

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
على الصعيد المجتمعي وتقييم إجمالي احتياجات البرنامج الوطني لإعادة الإدماج والتسريح ونزع السلاح من حيث دعم إعادة الإدماج، بالتعاون مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري	ولا يزال يتعين إغلاق ٣٦ مشروعا منها. ومن بين هذه المشاريع، تم إغلاق ٢٢ مشروعا في القطاع الغربي في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٦. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تم إغلاق ١١ مشروعا آخر في منطقة أبيدجان، ولا يزال يتعين إغلاق مشروع واحد في دالوا، بالقطاع الغربي، في حين لم ينجح مشروعان وأوصى تقييم خارجي أجري في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ باعتماد سبل تكفل استدامة طويلة الأجل للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمشاريع المجتمعية لإعادة الإدماج وبالإضافة إلى ذلك، عملت عملية الأمم المتحدة مع الحكومة على إعداد تقييم للأثر من أجل إنشاء مؤشر لإعادة التكييف الاجتماعي بهدف إجراء تقييم مستوى إعادة التكييف الاجتماعي لدى مختلف المقاتلين السابقين وتحليله بشكل أدق

العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٣٨ - كما هو مبين في الإطار الذي يرد أدناه، تحسّنت حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار تحسنا ملحوظا منذ انتهاء الأزمة التي تلت الانتخابات، حيث تناقص عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تم التحقق منها. ورغم إفادة عدد من التقارير عن فرض قيود على الحريات والحقوق المدنية في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لم يُبلغ عن وقوع أي انتهاك لحقوق الإنسان يوم الاقتراع أو بعده مباشرة، وهو ما يمثل في حد ذاته مؤشرا إيجابيا بالنسبة إلى البلد. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك ما أُنجز من أنشطة منسقة للتوعية بحقوق الإنسان في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات الرئاسية وبعدها مباشرة، والتي كان الهدف منها الإسهام في أن تجري الانتخابات في أجواء سلمية.

٣٩ - وفي مجال حماية الطفل، واصلت عملية الأمم المتحدة تقديم المساعدة للشركاء الوطنيين والدوليين لتحسين ظروف احتجاز الأطفال الجانحين. وتواصَل أيضا تنفيذ مبادرات في مجال مكافحة العنف الجنسي والجنساني، منها تقديم الدعم إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار لأهداف منها على الأخص معالجة قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

٤٠ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى رئيس الجمهورية تقريرَها السنوي الأول الذي يغطي عام ٢٠١٤. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمدت اللجنة خطتها الاستراتيجية الخمسية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، المهيكلة بشكل يكفل تنفيذ ولاية الحماية والتعزيز المنوطة باللجنة. وفتحت اللجنة أيضا ٣١ مكتبا إقليميا في أبواسو وبواكي ودويكوي وكورهوغو ومان وسان بيدرو وديفو وأبنغورو وبوندوكو وغاغنوا وداوكرو وديمبوكرو وبونديالي ودالوا وأغبوفيل وبونا وبوافلي وغيغلو وسيغيلا وأوديينيي وفيركيسيدوغو وتومودي وساساندرا وسوبري وكاتيولا ومينيغنان ومانكونو وتوبا وأدزوبي وبونغوانو ودابو، وأنشأت منبرا لرصد حالة حقوق الإنسان خلال فترة الانتخابات.

٤١ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قُدّم إلى الرئيس التقريرُ النهائي للجنة الوطنية للمصالحة وتعويض ضحايا الأزمات التي وقعت في كوت ديفوار. وتعهّد الرئيس بنشر ذلك التقرير، إضافة إلى التقرير النهائي للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة الذي قُدّم إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عندما أتمّت هذه اللجنة ولايتها. وقد صدر تقرير هذه اللجنة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، غير أن تقرير اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا لم يُنشر بعد. ومن الطلبات التي تلقتها اللجنة الوطنية من الأشخاص والكيانات الذين ادعوا أنهم ضحايا، وعددها ٠٥٦ ٨٧٤ طلبا، تحققت اللجنة من صحة ما ادّعاه ما مجموعه ٩٥٤ ٣١٦ ضحية (٣٦ في المائة)، وقد ورد ٦٦٧ ١٣٤ ادعاءً (٤٢ في المائة) من العدد الإجمالي للادعاءات التي تم التحقق منها من النساء. وإضافة إلى ذلك، تضمن التقريران قائمة موحدة لضحايا الأزمات التي شهدتها كوت ديفوار في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، ومقترحا بشأن السياسة الوطنية لتعويض الضحايا، ومشروع خطة عمل تتعلق بالمصالحة. وقدمت عملية الأمم المتحدة مساعدة تقنية ومالية هامة إلى اللجنة الوطنية في هذه المجالات الرئيسية الثلاثة.

٤٢ - وواصلت العملية أعمال الرصد والتحقيق والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان للإسهام في عملية الإنذار المبكر بانتهاكات حقوق الإنسان ومنعها، وأسهمت أيضا في مكافحة الإفلات من العقاب. وعن طريق أنشطة بناء القدرات والمؤسسات في جميع أنحاء البلد،

تم تعزيز قدرة الدولة الإيفوارية والسلطات غير التابعة للدولة على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والنساء. وإنشاءُ وزارة قائمة بذاتها لتُعنى بحقوق الإنسان والحريات يدل على التزام حكومة كوت ديفوار بمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤٣ - وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فحتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان ٩٥١ ٣٧ لاجئا إيفواريا من المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يزالون في ليبريا، في حين كان ٣١٥ ٢١ لاجئا مسجلين في بلدان أخرى في غرب أفريقيا، ومنها غانا وغينيا ومالي وتوغو. وإلى غاية تموز/يوليه ٢٠١٤، يسّرت المفوضية علميات العودة الطوعية إلى الوطن من غينيا وليبريا، غير أن الحكومة الإيفوارية أوقفت هذه الأنشطة كتدبير وقائي في ظل تفشي فيروس إيبولا. ومع ذلك، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أبلغت السلطاتُ الإيفوارية المفوضيةَ بإمكانية استئناف عمليات الإعادة إلى الوطن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عُقد اجتماع للجنة ثلاثية تضم ممثلين من ليبريا وكوت ديفوار ومفوضية شؤون اللاجئين مهَّد الطريقَ لتستأنف المفوضية عمليات العودة الطوعية إلى الوطن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومنذ ذلك الوقت، أُعيد ٠٥٥ ١٨ لاجئا إيفواريا إلى وطنهم، وتتوقع المفوضية أن تتمكن من الانتهاء من هذه العملية في غضون سنتين.

٤٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أنجزت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، تقييما للقدرات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك التأهب لمواجهة حالات الطوارئ. وإضافة إلى ذلك، وُضعت في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ خطة عمل خمسية مشتركة بين الوزارات للحد من مخاطر الكوارث، امتثالا لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

الإنجاز المتوقع ٢-١: إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة في عدد التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وعدد التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلد الصادرة عن المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان العاملة في كوت ديفوار (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩ تقارير؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠ تقريرا؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٠ تقريرا)	أصدرت المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان العاملة في كوت ديفوار ستة تقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلد، ووُزّعت هذه التقارير على العملية. ويرجع انخفاض الإنجاز عما كان مقررا إلى تركيز منظمات حقوق الإنسان على رصد حقوق الإنسان خلال الانتخابات الوطنية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عدد مماثل من مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذين يجري توجيه انتباه السلطات القضائية المدنية و/أو العسكرية إليهم بشكل منهجي (٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠٠)	أُلقي القبض على ٢٥ من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أو أُجري تحقيق بشأنهم. وبالمقارنة مع السنوات السابقة، طرأ انخفاض في عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها العملية. وأُبلغ عن انخفاض في عدد مرتكبي الانتهاكات الذين وُجّه انتباه السلطات القضائية المدنية و/أو العسكرية إليهم. وتعزى النتيجة المنخفضة إلى استمرار بطء التحقيقات
مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنسي والجنساني، وكذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في كوت ديفوار	وفقا لخطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنسي والجنساني، تم الاضطلاع بأنشطة رصد الحالة والتحقق من الحالات المبلغ عنها التي أسفرت عن الوقوف على ١٢٢ حالة اغتصاب، منها ١٩ حالة اغتصاب جماعي؛ وكان ٩٦ من الضحايا أطفالا. وأُلقي القبض على ٧٢ من الجناة المزعومين ووُضعوا رهن الاحتجاز، لكن ١٥ منهم فقط حاكمتهم المحاكم المحلية وأصدرت في حقهم أحكام إدانة عن ''هتك العرض''، وتراوحت الأحكام بالسجن الصادرة في حقهم بين شهر و ١٠ سنوات. وأُطلق سراح بعض الجناة الموقوفين بسبب انعدام الأدلة أو سحب الضحايا للشكاوى أو عدم حضورهم جلسات المحكمة خوفا من الانتقام منهم. وما زال معظم الضحايا يلجأون إلى الآليات التقليدية لتسوية القضايا خارج المحكمة

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم تقريرين عامين نصف سنويين عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار و ١٢ تقريرا شهريا إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وتقرير مواضيعي عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار و ٦ تقارير كل شهرين، وتقرير سنوي إلى مجلس الأمن في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠)، و ٤ مذكرات أفقية شاملة ربع سنوية في إطار فرقة العمل	نعم	أسفرت الجهودُ المنسقة المبذولة في بناء القدرات والرصد الميداني والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وارتفاعُ معدل تناقص عدد الموظفين، عن انخفاض الإنجازات عما كان مقررا على النحو التالي: لم يتم إعداد تقارير عامة نصف سنوية عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
المعنية بآلية الرصد والإبلاغ عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وتقرير سنوي مقدم من خلال مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح		قُدّمت ٩ تقارير شهرية مقررة إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن. وتوقّف تقديم هذه التقارير في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٨٣ (٢٠١٦)
		أُعدّ تقرير مواضيعي واحد عن جرائم الاغتصاب والملاحقة القضائية لمرتكبيها في كوت ديفوار وقُدّم إلى الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأُصدر بصورة مشتركة بين عملية الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٦
		قُدّم تقريران ربع سنويان عن العنف الجنسي المتصل بالتراعات وإسهامٌ واحد في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالتراعات إلى مكتب الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع
		توقّف إعداد المذكرات الأفقية الشاملة ربع السنوية في عام ٢٠١٥ بعدما رُفعت كوت ديفوار من قائمة الدول الموضوعة تحت نظر مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤
تنظيم اجتماعات شهرية مع المسؤولين عن إنفاذ القانون على الصعيدين المحلي والوطني وقادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار والسلطات القضائية (المدنية والعسكرية على السواء) لمعالجة مسألة محاكمة المرتكبين المزعومين لانتهاكات حقوق الإنسان	نعم	نظمت العملية ٣٨٢ اجتماعا مع مسؤولي إنفاذ القانون على الصعيدين المحلي والوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعُقدت ١٧٥ من هذه الاجتماعات مع السلطات القضائية وتعلقت بإنفاذ القانون، بينما عُقدت ٢٠٧ اجتماعات منها مع السلطات القضائية والعسكرية لتعالج على وجه التحديد مسألة محاكمة المرتكبين المزعومين لانتهاكات حقوق الإنسان

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ٣٠ اجتماعا مع السلطات المحلية المعنية والقوات العسكرية وأفراد الشرطة والدرك بشأن منع العنف الجنسي والجنساني	١٠	اجتماعات شهرية ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات إلى تركيز الجهود التي بذلتها عملية الأمم المتحدة على دعم القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والآلية المشتركة بين العملية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت في آب/أغسطس ٢٠١٥ لتفحص الادعاءات بارتكاب عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات الجنسية، ولتُسدي المشورة بشأن التدابير التصحيحية، وتُنسق أنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان
تقديم الدعم التقني إلى الحكومة من أجل تنفيذ حملة إعلامية لتوعية الجمهور بشأن التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة من خلال إنتاج وتوزيع ٠٠٠ ٥٠٠ منشور وملصق وكتيب وغير ذلك من المواد الترويجية؛ وتنظيم ١٢٠ من أنشطة التوعية العامة بشأن توصيات اللجنة الموجهة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومجموعات الشباب والمجموعات الدينية والنسائية في جميع أنحاء البلد	لا	أُصدر تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أي بعد انتهاء فترة الأداء
تنظيم ٣ اجتماعات مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة من أجل الدعوة إلى إنشاء هيئة مخصصة تكون مسؤولة عن التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة المتعلقة بدفع التعويضات إلى الضحايا وإجراء الإصلاحات المؤسسية، وكذلك تنظيم ٥ اجتماعات مع هذه الهيئة لمتابعة تنفيذ التوصيات	نعم	أنشأ رئيس كوت ديفوار الوزارة الجديدة للتضامن والتماسك الاجتماعي وتعويض الضحايا لتدير وتُنفذ التوصيات الواردة في تقارير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة واللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض ضحايا الأزمات التي وقعت في كوت ديفوار. وعقد نحو ٨ اجتماعات مع الوزارة المنشأة حديثا لتقديم المشورة التقنية إليها بشأن متابعة تنفيذ توصيات لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال، بالإضافة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات، لفائدة ٠٠٠ ٣ من عناصر قوات الدفاع والأمن؛ و ٨٠٠ موظف حكومي، بمن فيهم ٥٠ من موظفي إنفاذ القانون والجهاز القضائي؛ و ٣٠٠ من نشطاء المجتمع المدني؛ و ٥٠ صحفيا؛ و ٢٥ عضوا باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ و ٥٠٠ من مسؤولي السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية	نعم	شارك ٠٨٢ ٤٥ شخصا، منهم ٠٦٤ ١٤ امرأة وطالبة من طالبات المدارس الثانوية، في دورات تدريبية مختلفة في مجال حقوق الإنسان ركزت على قضايا متنوعة، منها عمليات بناء السلام، وحقوق الطفل والعنف الجنساني، بما في ذلك الزواج القسري والعنف الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والأشخاص ذوو الإعاقة، والتحقيق في ما يُرصد في مجال حقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين أعضاء من قوات الأمن والدفاع، وموظفون حكوميون، وموظفون من أجهزة إنفاذ القانون والجهاز القضائي، ونشطاء في المجتمع المدني، وصحفيون، ومسؤولون من السلطات المحلية، وقادة مجتمعات محلية، وجمعيات شبابية ونسائية، وطلاب
تقديم المساعدة في مجال تنمية قدرات أفراد الشرطة والدرك الوطنيين على معالجة قضايا حقوق الإنسان والانتهاكات ذات الصلة بالعنف الجنسي والجنساني، وكذلك تعزيز دور المرأة في الشرطة وإدماجها في الدرك، بعدة وسائل منها توفير ١٣ دورة لتدريب المدربين لفائدة ٢٧٠ من أفراد الشرطة والدرك؛ وتقديم الدعم لإعداد وإجراء اجتماعات رفيعة المستوى كل سنتين مع الشرطة والدرك بشأن المسائل المتصلة بالشؤون الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني	نعم	عُقدت ٣ اجتماعات مع الشرطة والدرك لمناقشة إنشاء لجنة معنية بإدماج وحدات تدريبية خاصة بحقوق الإنسان في المناهج التدريبية للشرطة والدرك عقدت الشرطة التابعة لعملية الأمم المتحدة ٩ دورات لتدريب المدربين وحلقتين دراسيتين بشأن العنف الجنسي والجنساني لفائدة ٢٦٠ من ضباط الشرطة والدرك وإضافة إلى ذلك، عُقدت ١٩ دورة لتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٤٢٠ فردا من الشرطة أثناء تلقيهم التدريب الأولي في أكاديمية الشرطة
تنظيم دورتين تدريبيتين في مجال حقوق الإنسان بشأن تقنيات تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات لفائدة ٢٠ من المنسقين المعنيين	١	نُظمت حلقة عمل واحدة في مجال حقوق الإنسان تتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
بحقوق الإنسان في الوزارات بالتعاون مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة من أجل تشجيع كوت ديفوار على الامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والأطفال		ويُعزى انخفاض الإنجازات عما كان مقررا إلى حدوث تأخير في الأنشطة المقررة والبطء في تفعيل الوزارة الجديدة لحقوق الإنسان والحريات العامة في النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير بسبب تقسيم وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة إلى وزارتين
تقديم المشورة التقنية من خلال عقد ١٢ اجتماعا شهريا مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ خطة عملها المتعلقة بأنشطة التعزيز والحماية	١٦	اجتماعا شهريا. وعُقدت الاجتماعات في أبيدجان وفي مختلف المناطق التي توجد فيها مكاتب ميدانية تنفيذية تابعة لعملية الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفي سياق الخفض التدريجي الوشيك لعملية الأمم المتحدة، نُظم عدد من الاجتماعات تجاوز ما كان متوقعا بهدف تحضير الشركاء لنقل مهام العملية في مجال حقوق الإنسان إلى المكاتب الإقليمية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان
إنشاء ما لا يقل عن ٣٠ شبكة من الشبكات المجتمعية لحماية الطفل في قرى مختارة من بؤر التوتر الحرجة، بما في ذلك في المناطق الحدودية الغربية، من أجل توفير الإنذار المبكر ورصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها	نعم	حُولت الشبكات المجتمعية الـ٣٠ لحماية الطفل إلى شبكات مجتمعية لحقوق الإنسان تغطي مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال والنساء، من أجل توفير الحماية الشاملة
تنفيذ ١٣ مشروعا سريع الأثر لدعم ثقافة المصالحة/حقوق الإنسان، وحماية الطفل، وحقوق المرأة	٤	نُفذت ٤ مشاريع سريعة الأثر لمواجهة التوترات المجتمعية في مناطق مختلفة من البلد. وأُلغيت ٩ مشاريع سريعة الأثر بهدف تنفيذ مشاريع إضافية لدعم المصالحة بين المجتمعات المحلية المتنازعة في المناطق التي حددت البعثة أنها بؤر للتوتر في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

الإنجاز المتوقع ٢-١: تحسن الأوضاع الإنسانية وقدرات تحقيق الانتعاش في كوت ديفوار

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قيام الحكومة بتشغيل آلية التنسيق التشغيلي، وهي لجنة التنسيق الموسعة، بهدف تحقيق الاستقرار على صعيد الحالة الإنسانية وتلبية ما تبقى من الاحتياجات الإنسانية بفعالية بما يتماشى مع الخطة الإنمائية الوطنية (عدد اجتماعات اللجنة: ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٦)	عقدت لجنة التنسيق الموسعة ٥ اجتماعات (في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، و ١٠ آذار/مارس و ١٣ نيسان/أبريل و ١١ أيار/مايو و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦) ويُعزى انخفاض عدد الاجتماعات عما كان مقررا إلى عملية إعادة تشكيل الحكومة التي تمّت في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، قُسّمت حافظة الوزارة السابقة للتضامن والمرأة والأسرة والطفل بين وزارة النهوض بالمرأة وحماية الأسرة والطفل ووزارة التضامن والتماسك الاجتماعي وتعويض الضحايا، مما أفضى إلى مناقشة بشأن توزيع الأدوار والمسؤوليات فيما بين الوزارتين الجديدتين، بما في ذلك مناقشة أي من الوزارتين ستشترك في رئاسة لجنة التنسيق الموسعة، وتقرّر في آخر المطاف أن الأخيرة سترأس اللجنة. ومن منطلق تقدير نوعية العمل الذي تقوم به لجنة التنسيق الموسعة، من المهم الإشارة إلى أنها قامت بدور بالغ الأهمية في تنسيق الاستجابة الإنسانية العاجلة في سياق أعمال العنف التي اندلعت بين الجماعات العرقية في منطقة بونا في آذار/مارس ٢٠١٦
دعم الجهات الفاعلة الإنسانية للسلطات الإيفوارية المعنية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالحلول الدائمة (الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالحلول الدائمة: ٢٠١٤/٢٠١٥: اعتماد؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: تنفيذ)	وُضعت الصيغة النهائية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالحلول الدائمة الخاصة بكوت ديفوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، غير أن وزارة التخطيط والتنمية لم توافق عليها إلا في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وتواصل منظومة الأمم المتحدة الدعوة إلى التنفيذ السريع للاستراتيجية

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وغيرهما من وكالات فريق الأمم المتحدة القطري، بعدة وسائل منها إيفاد بعثات تقييم ميدانية كل ثلاثة	نعم	نظمت مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية عمليات العودة الطوعية لـ ١٨ ٠٥٥ إيفواريا عادوا من ليبريا إلى المنطقة الغربية من كوت ديفوار. ووفرت عملية الأمم المتحدة

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
أشهر، وتوفير الدعم اللوجستي حسب الاقتضاء، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وعمليات الإعادة إلى الوطن، وتقديم المساعدة، لا سيما في القطاع الغربي الذي تنحدر منه غالبية العائدين والمشردين داخليا وتعيش فيه فئات ضعيفة من السكان		الحراسةَ الأمنية من نقطة العبور الحدودية الواقعة على الجانب الإيفواري من الحدود حتى مناطق العودة نتيجة للتخفيض التدريجي للأفراد العسكريين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٦، لم تعد العملية في وضع يسمح لها بتوفير الحراسة الأمنية لعمليات العودة الطوعية إلى كوت ديفوار التي تنظمها مفوضية شؤون اللاجئين. وتقوم قوات الأمن والدفاع المحلية بهذا الدور في الوقت الراهن
تنفيذ ٥ مشاريع سريعة الأثر لدعم تجديد المرافق الصحية والأنشطة المدرة لدخل الفئات الضعيفة (الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والنساء)	٣	نُفذت ٣ مشاريع سريعة الأثر. ونتيجة للتوترات المجتمعية في بؤر التوتر المحددة في البلد، أُلغيت مشاريع سريعة الأثر بهدف تنفيذ مشاريع إضافية لدعم المصالحة بين المجتمعات المحلية المتنازعة في المناطق التي حددت البعثة أنها بؤر للتوتر في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

العنصر ٣: توطيد السلام

٤٥ - وعلى النحو المفصل في الإطار المبين أدناه، واصلت عملية الأمم المتحدة، من خلال المساعي الحميدة والتيسير السياسي للممثل الخاص للأمين العام، دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة في العمليات الانتخابية وعمليات المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتركزت جهود عملية الأمم المتحدة تحديدا على ما يلي: تعزيز وتيسير الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية من خلال العمل مع السلطات المحلية والزعماء التقليديين والدينيين والنساء والشباب والجهات المعنية الأخرى في جميع أنحاء البلد؛ المساعدة في حل النزاعات المجتمعية؛ دعم التماسك الاجتماعي من خلال مواصلة تقديم المشورة والدعم لوزارة التضامن والتماسك الاجتماعي وتعويض الضحايا، والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي، والمديرية العامة للإدارة الإقليمية؛ تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لدعم المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام وغير ذلك من الأولويات

المقررة؛ ووضع وتنفيذ مشاريع مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري في مجالي التماسك الاجتماعي والمصالحة. وسعيا لتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، نظمت عملية الأمم المتحدة ست حلقات عمل ودورات توعية في جميع أنحاء البلد جمعت أصحاب المصلحة، بمن فيهم قادة الأحزاب السياسية، والمسؤولون الانتخابيون وممثلو النساء والشباب، لمناقشة قضايا تهمهم.

٤٦ - وعموما، شهد جهاز الأمن الإيفواري تحولا كبيرا، مما أدى إلى ما يلي: (أ) تحسين قدرة المؤسسات الأمنية؛ (ب) سن ثلاثة تشريعات أساسية متعلقة بتنظيم وتخطيط المؤسسات الوطنية وقوات الدفاع والأمن؛ (ج) تعزيز الثقة بين الجهات الفاعلة الأمنية، التي تتجلى من خلال استلام البلد للمهام الأمنية بشكل تدريجي من بين أيدي عملية الأمم المتحدة؛ (د) إحراز تقدم على مستوى اللامركزية في قطاع الأمن مع إنشاء مجالس أمن إقليمية في جميع مناطق البلد الـ ٣١. وتجلى أثر الإصلاحات في تعزيز قدرات أمانة مجلس الأمن الوطني، ولجنة الأمن والدفاع التابعة للجمعية الوطنية، والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وتساعد لامركزية إصلاحات القطاع الأمني، التي تشكل هدفا بالغ الأهمية لعملية الإصلاح، الجهات الفاعلة المحلية المعنية على فهم الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن والمشاركة بنشاط في تنفيذها. وقد دعمت عملية الأمم المتحدة عملية الإصلاح من خلال طائفة من الأنشطة، بما في ذلك التدريب المحدد الأهداف، والتوعية، وتقديم المشورة التقنية إلى أمانة مجلس الأمن الوطني، وكذلك من خلال تنظيم أنشطة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري لبناء القدرات من خلال الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني الذي ترأسه عملية الأمم المتحدة، إلى جانب الدعم المقدم من المكتب العسكري ومكتب الشرطة لعملية الأمم المتحدة إلى مبادرات إصلاح قطاع الأمن فيما يخص قوات ومؤسسات الدفاع والأمن.

٤٧ - ومن خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تعاونت عملية الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية فيما يخص التأمين السليم والفعال للأسلحة والذخيرة، بما في ذلك إصلاح أو تشييد ٤٦ مرفقا لتخزين الأسلحة والذخيرة في جميع أنحاء البلد. ونظمت عملية الأمم المتحدة أيضا أنشطة لبناء القدرات من أجل دعم تحسين الخبرات في القوات الجمهورية لكوت ديفوار وقوات الشرطة والدرك الوطنية بشأن إدارة أخطار المتفجرات، وإدارة المخزونات، والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة أو الأسلحة والذخيرة المنتهية صلاحيتها.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية وتعزيز الوئام الاجتماعي، وتحسين البيئة السياسية بما يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تعزيز قدرات البرلمان وإخضاعه لقدر أكبر من المساءلة عن طريق المشاركة الفعلية لأعضائه في اللجان الدائمة واعتماد قوانين أساسية (عدد القوانين المعتمدة: ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٤؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٥)	اعتمد ٢٥ قانونا أساسيا بمشاركة نشطة من البرلمانيين في اللجان الدائمة (اعتمد ١١ قانونا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و اعتمد ١٤ قانونا خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦)
	ويعزى انخفاض عدد القوانين عما كان مقررا إلى التركيز على الانتخابات الرئاسية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولقد اعتمد البرلمان جميع مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير
زيادة الثقة المتبادلة فيما بين أصحاب المصلحة من خلال آليات للحوار السياسي الفعال والشامل، ومتابعة النتائج	دعما للإطار الدائم للحوار الذي ترعاه الحكومة، وفي إطار ولاية المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام، قامت عملية الأمم المتحدة بتيسير الحوار والوساطة بين الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة الوطنية والمحلية من أجل توطيد السلام وتحقيق المصالحة الوطنية
	و لم يلاحظ أي تجدُّد لأعمال العنف في أي من ''البؤر الساخنة'' حيث تم تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية، وقد لوحظ ذلك أساسا من خلال إجراء تقييمات منهجية بعد انتهاء الأنشطة المنفذة في شكل مقابلات مع أصحاب المصلحة بغية قياس التغيرات الاجتماعية (ويتمثل أصحاب المصلحة في السلطات المحلية والزعماء التقليديين وممثلي منظمات المجتمع المدني وممثلي الجمعيات الشبابية والنسائية). وقد نفذت عملية الأمم المتحدة تقييمات لاحقة للأنشطة أثناء الزيارات الميدانية التي قام بها فريق متكامل يضم قسم الشؤون المدنية وقسم حقوق الإنسان، علاوة على شرطة الأمم المتحدة والمراقبين العسكريين)
تم الاتصال بما عدده ٥٠٠ ١ من عناصر المجتمع المدني الفاعلة (من ممثلي الشباب والمنظمات الدينية والنسائية،	تسنى الوصول إلى ٠٧٠ ١٠ جهة فاعلة (بما في ذلك ٨٥٧ ٤ امرأة) وذلك من خلال الأنشطة الرامية إلى دعم

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
وكذلك من ممثلي السلطات المحلية والكوادر)، وذلك من خلال أنشطة إقامة حوارات مجتمعية بغية التخفيف من حدة النزاعات المحتملة في المناطق ذات المخاطر العالية، والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وشفافة	منع نشوب النزاعات المحلية وحلها يعزى ارتفاع عدد الأشخاص المدرَّبين عما كان مقررا إلى الرغبة الشعبية الحقيقية في تحقيق السلام والمصالحة على جميع مستويات المجتمع وطوال العملية الانتخابية الرئاسية. وأدت قيادة عملية الأمم المتحدة أيضا دورا مهما في تعبئة السلطات المحلية بدءا من وزارة الداخلية وصولا إلى نواب حكام المقاطعات وزعماء القرى. وأتاح الاستخدام المكثف للحوافز (مثل مشاريع الأثر السريع) ولأنشطة التوعية الإعلامية إذكاء وعي أصحاب المصلحة وتشجيع تولي زمام المبادرات لبناء القدرات عقد ما مجموعه ٣٠ اجتماعا/دورة تدريبية/حدثا شارك في كل واحد منها ما بين ٤ أشخاص و ٤٠ شخصا، معظمهم من الشباب والنساء نظم احتفالان رئيسيان (إطلاق الحملة من أجل انتخابات سلمية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٦) حضرهما، على التوالي، ٧٠٠ و ٩٠٠ مشارك، ٦٠٠ و ٨٠٠ منهم من النساء، إلى جانب الزعماء الدينيين والتقليديين والسلطات الإدارية، مما أسفر عن الوصول إلى حوالي ١ ٧٠٠ شخص، ١ ٤٠٠ منهم من النساء

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير الدعم السياسي والحوار والتيسير لتعزيز المصالحة الوطنية وتهيئة بيئة سياسية مؤاتية لعقد انتخابات ناجحة وسلمية وشاملة بسبل منها تنظيم ٥ منتديات مع الأحزاب السياسية الرئيسية ومجموعات المجتمع المدني لمعالجة المسائل ذات الصلة بالانتخابات؛ تنظيم ١٢ اجتماعا رفيع المستوى بين الممثلة الخاص للأمين العام والأطراف الإيفوارية الرئيسية صاحبة المصلحة؛ تنظيم حلقتي عمل في مجال	نعم	نظمت ٥ من أيام الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد (فافوا، ودبمبوكرو، أومي، ودانياني، وكاتيولا)، شملت عقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة السياسية المحلية لتعزيز بيئة سياسية مواتية لانتخابات ناجحة وسلمية وشاملة وعقد على الأقل ٥٠ اجتماعا رفيع المستوى بين الممثلة الخاصة للأمين العام والجهات المعنية الإيفوارية الرئيسية في سياق الانتخابات الرئاسية

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الوساطة لاستكشاف المصالح الكامنة وتحقيق التفاهم المتبادل؛ وإقامة حوار منتظم مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية من أجل زيادة قدرات الإنذار المبكر		في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وما يتصل بها من شواغل المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي وشكلت الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية فرصة فريدة لتوسيع الرغبة الحقيقية لدى الإيفواريين من أجل التحرك معا في اتجاه إيجابي. وفي بيئة كوت ديفوار المعقدة، حيث تتنوع خطط أصحاب المصلحة، أصبح من الضروري أن تقوم الممثلة الخاص للأمين العام بتيسير بناء التحالفات الاستراتيجية بين مجموعات الضغط، وفقا للمصالح الوطنية المشتركة. وأدى ذلك إلى الإنجاز الذي يتجاوز ما كان مقررا. ويسَّرت الممثلة الخاصة جلستي وساطة (في أوراغايو ودانيا) بهدف تبديد التوترات المجتمعية قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
تنظيم اجتماعات فصلية لاستعراض تنفيذ الاتفاق الإطاري بين فريق الأمم المتحدة القطري والبرلمان لمساعدة أعضاء البرلمان على الاضطلاع بواجباتهم بفعالية	نعم	عقد فريق الأمم المتحدة القطري ٥ اجتماعات مع أعضاء البرلمان لمساعدتهم في الاضطلاع بمهامهم
تنفيذ أنشطة دعما لتعزيز الحوار والمصالحة والوئام الاجتماعي، ولا سيما في المناطق الشديدة الخطورة، بما في ذلك عقد اجتماعات شهرية مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، فضلا عن تنظيم ١٠ أنشطة حوار مجتمعي بهدف الحد من التوترات في المناطق المعرضة للنزاع لتعزيز بناء الثقة على الصعيد المجتمعي، وتنظيم ٣ حلقات عمل لتعزيز القدرات يشارك فيها الشباب، والقيادات النسائية والسلطات المحلية والكوادر وتتناول المنازعات الانتخابية وإدارتها وتسويتها	نعم	نظم ١٣ حوارا مجتمعيا شارك فيها ٤ ٢٥٠ شخصا، ٤٢٢ ١منهم نساء يعزى ارتفاع عدد الأشخاص المدرَّبين عما كان مقررا إلى الرغبة الشعبية الحقيقية في تحقيق السلام والمصالحة على جميع مستويات المجتمع. وشمل ذلك الموظفين في الوزارات الحكومية ومديري الحكومات المحلية وزعماء القرى. واستخدمت أيضا أنشطة التوعية الإعلامية لإذكاء الوعي بين أصحاب المصلحة وتعزيز تولي زمام مبادرات الحوار المجتمعي. وعلاوة على ذلك، دعم برنامج

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق بناء السلام عددا إضافيا من الحوارات المجتمعية في بايوتا – لوغواتا (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) وأوراغايو (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) وديفو (٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، ولاكوتا (٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) ونيكو – لاكوتا (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٥)
		نظمت ٣ حلقات عمل بشأن منع نشوب النزاعات والانتخابات السلمية بالاشتراك مع النساء والشباب وقادة المجتمعات المحلية في سان بيدرو (١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥) وبلوليكان (٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) وساساندرا (٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)
تصميم وتنفيذ حملة إعلامية على الصعيد الوطني لدعم ولاية عملية الأمم المتحدة وتهيئة بيئة انتخابية سلمية، تشمل إنتاج وتوزيع ٠٠٠ ٨٥ من المواد المطبوعة كالمنشورات والملصقات؛ وإنتاج وتوزيع مواد ترويجية تحمل رسائل كالقمصان والدفاتر والحقائب والقبعات والأقلام؛ وإنتاج ١٠ برامج ولقطات مواضيعية وبثها إذاعيا على نحو منتظم؛ وإتاحة برامج إذاعة عملية الأمم المتحدة الجاهزة للبث على موجة التضمين الترددي لما مجموعه ٥٠ محطة إذاعية محلية؛ وإنتاج شريطي فيديو مواضيعيين لعرضهما في الميدان على عموم الجمهور	نعم	نفذت حملة إعلامية على الصعيد الوطني لدعم ولاية عملية الأمم المتحدة وتعزيز بيئة انتخابية سلمية للانتخابات الرئاسية لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بما في ذلك: إنتاج/توزيع ٠٠٠ ٨٥ مادة ترويجية تشمل المنشورات والملصقات والقمصان والدفاتر والحقائب والقبعات والأقلام إنتاج وبث ١٠ برامج إذاعية ولقطات مواضيعية إتاحة برامج إذاعية جاهزة للبث لما مجموعه ٥٠ محطة إذاعية محلية؛ إنتاج شريطي فيديو مواضيعيين للعرض على عموم الجمهور
تنظيم ما مجموعه ٢٨٠ نشاطا من أنشطة التوعية من خلال ١٠ مكاتب ميدانية في ٢٨٠ موقعا في جميع أرجاء البلد، بما في ذلك الجولات التي تنظمها عملية الأمم المتحدة،	نعم	نظم ٢٨٠ نشاط توعية على مستوى المجتمع المحلي عن طريق ١٠ مكاتب ميدانية بما في ذلك: ”جولات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار“؛ وتنظيم ٥ من أيام الأمم

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وتنظيم خمسة أيام من أيام الأمم المتحدة في ٥ مدن، وتنظيم ٥ حلقات دراسية في ٥ مواقع حضرية للتواصل مع السلطات المحلية وأعضاء البرلمان وقوات الأمن، والزعماء التقليديين والزعماء الدينيين، وممثلي المجتمعات المحلية، والجماعات النسائية وقادة الشباب ووسائط الإعلام لدعم الجهود العامة الرامية إلى تهيئة بيئة سلمية خلال الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥ وتعزيز المصالحة الوطنية		المتحدة في ٥ مدن؛ وتنظيم ٥ حلقات دراسية في ٥ مواقع حضرية مع السلطات المحلية وأعضاء البرلمان وقوات الأمن والزعماء التقليديين والزعماء الدينيين، وممثلي المجتمعات المحلية، والمجموعات النسائية، وقادة الشباب؛ وحملات إعلامية وحملات توعية في ٧ جامعات في جميع أنحاء البلد لتعزيز السلوك السلمي بين الطلاب في أعقاب الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر
تنفيذ ٣٠ من المشاريع السريعة الأثر لدعم المساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام، وإصلاح الهياكل الأساسية العامة لتعزيز الوئام الاجتماعي وحل النزاعات؛ وتسعة مشاريع سريعة الأثر لدعم أنشطة التوعية؛ وأربعة مشاريع سريعة الأثر لدعم نزع الطابع المركزي عن إصلاح قطاع الأمن؛ ومشروع سريع الأثر لدعم الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن	نعم	نفذت ٤٩ من المشاريع السريعة الأثر دعما للمساعي الحميدة للممثلة الخاصة للأمين العام. نفذت ١٣ من المشاريع السريعة الأثر لدعم أنشطة التوعية نفذ مشروعان من المشاريع السريعة الأثر لدعم نزع الطابع المركزي عن إصلاح قطاع الأمن نفذ مشروع سريع الأثر واحد لدعم الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن أنجز عدد من المشاريع السريعة الأثر أعلى من المقرر من أجل زيادة تأثيرها إلى أقصى حد، ولا سيما في البؤر الساخنة ذات الأولوية، وتهيئة بيئة تفضي إلى عملية انتخابية رئاسية سلمية. ونفذت مشاريع صغيرة القيمة تغطي جميع المواقع في جميع أنحاء كوت ديفوار التي تعتبر بؤرا ساخنة

الإنجاز المتوقع ٣-٢: إحراز تقدم نحو إعادة هيكلة مؤسسات الدفاع والأمن وتعزيز قدرات آليات الرقابة والمساءلة المدنية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إحراز تقدم نحو تنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي تستهدف	استفادت قوات الأمن التي نشرت في جميع أنحاء

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
قوات الدفاع والأمن، من أجل تمكينها من الاضطلاع بمهامها على نحو يتسم بالكفاءة والمهنية، بوسائل منها اتخاذ تدابير لبناء الثقة	كوت ديفوار من التدريب والتجهيز وهي قادرة على العمل على نحو متسق وفعال، مع تحسين التنسيق، تماشيا مع المبادئ التوجيهية الأخلاقية الهامة
	تم نشر ٧ أفرقة من مركز تنسيق القرارات التنفيذية للمساعدة على تخفيض معدلات الجريمة في المدن الرئيسية: أبيدجان، وياموسوكرو، وبواكيه، وسان بيدرو، وكورهوغو، وأبنغورو ودويكوي
	أنشئت ٤ مناطق عسكرية وهي تعمل بشكل فعال
	لوحظ تحسن في الجاهزية العملياتية والاستجابة خلال الهجوم الإرهابي الذي نفذ في آذار/مارس ٢٠١٦
	دعم قانون إعداد البرامج العسكرية وقانون إعداد برامج الأمن الداخلي (٢٠١٦-٢٠٢٠) الجهود الجارية التي تبذلها الدولة لتعزيز الإنجازات ومعالجة التحديات المتبقية بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن
	ساهمت الأنشطة المدنية – العسكرية التي تنفذها القوات الجمهورية لكوت ديفوار بدعم من عملية الأمم المتحدة في تحسين العلاقات بين المجتمعات المحلية وقوات الأمن والدفاع
تحقيق اللامركزية في الهيئة الاستشارية والتنسيقية الوطنية لدعم إصلاح قطاع الأمن وتشغيلها بكامل طاقتها، ومشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية بشكل فعال في التنفيذ المنسق لعملية إصلاح قطاع الأمن على الصعيدين المحلي والوطني	أدى الدعم المقدم إلى أمانة مجلس الأمن الوطني إلى إنشاء ٣١ من مجالس الأمن الإقليمية (في جميع مناطق البلد الـ ٣١) بوصفها هيئات تنسيق استراتيجي تماثل مجلس الأمن الوطني على المستوى المركزي. وتهدف مجالس الأمن الإقليمية، بقيادة حكام المقاطعات، وبما يشمل تعدد الجهات الفاعلة الأمنية، إلى القيام بما يلي: (أ) تعزيز سياسة الشمول؛ (ب) تعميق الإحساس بالمسؤولية عن التنفيذ اللامركزي للاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن؛ (ج) تعزيز التماسك مع المجتمعات المحلية؛ (د) إتاحة جمع المعلومات بفعالية للتوعية بالأوضاع السائدة ورصدها والإنذار المبكر بها؛ (هـ) تعزيز إدارة النزاعات المحلية وحلها؛ (و) توفير قناة مكرسة لتعزيز نقل المعلومات من

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	الميدان إلى صناع القرار على المستوى المركزي، ونقل التعليمات والأوامر التنفيذية، في الاتجاه المعاكس، من مجلس الأمن الوطني إلى الجهات الفاعلة المحلية
	تعزَّز وعي المجتمع المدني بإصلاحات قطاع الأمن من خلال تنظيم أنشطة مدنية – عسكرية في الميدان، الأمر الذي يسهم في بناء الثقة بين قوات الأمن والمجتمعات المحلية، وكذلك من خلال زيادة المشاركة في منابر الحوار الشامل، مثل المنتدى غير الرسمي في فترة الغذاء
تنفيذ قانون جديد للقضاء العسكري (الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: الاعتماد؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: التنفيذ)	أعد مشروع خطة لإصلاح القضاء العسكري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ووضع بصيغته النهائية في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وهو ينتظر الموافقة الوزارية (اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم خدمات استشارية وخدمات مساعدة تقنية مرة كل شهرين إلى الهيئة الوطنية المعنية بتنسيق إصلاح قطاع الأمن، ضمن الهياكل الحكومية ذات الصلة	نعم	ساهم الدعم الذي قدمته عملية الأمم المتحدة إلى أمانة مجلس الأمن الوطني، وهو هيئة التنسيق الوطنية الرئيسية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، بصورة شاملة في تشجيع وتعزيز وترسيخ المسؤولية الوطنية عن الأنشطة ذات الصلة التي تم تنفيذها، وإنشاء روابط مستدامة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بإصلاح القطاع الأمني في البلد، وتعزيز تنفيذ إصلاحات الرقابة الديمقراطية بالإضافة إلى ذلك، نظمت عملية الأمم المتحدة، من خلال ثلاثة أفرقة عاملة، حملة توعية بشأن التحديات الناشئة في مجال الأمن الوطني، وكيفية منعها، وبالتالي تعزيز قدرة أمانة مجلس الأمن الوطني على الرصد والتقييم فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وتحقيق اللامركزية في إصلاح قطاع الأمن

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد دورتين تدريبيتين وحلقتين دراسيتين للجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية وللمجتمع المدني بشأن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وبشأن الرقابة الديمقراطية	نعم	عقدت حلقة دراسية مشتركة واحدة لجميع الأعضاء الـ ٤٦ في لجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية (بدلا من حلقتين دراسيتين لمجموعتين أصغر كما كان مقررا) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من أجل استعراض نتائج حلقة العمل للأعضاء بشأن التقييم الذاتي للقدرات البرلمانية وكان من المقرر عقد دورة تدريبية مشتركة واحدة مدتها يومان (بدلا من حلقتين دراسيتين لمجموعتين أصغر كما كان مقررا) خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن القيادة التعاونية لجميع الأعضاء الـ ٤٦ في لجنة الدفاع والأمن. وعقدت هذه الدورة في أوائل تموز/يوليه ٢٠١٦ وبالإضافة إلى ذلك، أعد مشروع المساعدة البرلمانية الذي يهدف إلى توفير الخبرة التقنية (في شكل ٣٤ مساعدا برلمانيا)، لتعزيز فعالية وظائف الرقابة البرلمانية التي يضطلع بها أعضاء البرلمان. ونقل النشاط إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق العملية الانتقالية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
دعم أنشطة الاتصال والتوعية التي تقودها الحكومة في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تنظيم ١٢ حلقة دراسية تتولاها الحكومة وتستهدف السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشأن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن	نعم	أجري ١١ نشاط اتصال وتوعية في مجال إصلاح قطاع الأمن، على النحو التالي، بينما تعذر إجراء نشاط واحد بسبب استعدادات الحكومة للانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وما أعقب ذلك من تشكيل للحكومة شاركت عملية الأمم المتحدة في نشاطين مدنيين – عسكريين نظمتهما القوات الجمهورية لكوت ديفوار في دالوا وبواكيه، بما في ذلك تقديم عروض بشأن عملية إصلاح

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		قطاع الأمن والجيش ومفهوم ''الجيش – الأمة''
		شاركت عملية الأمم المتحدة في تنظيم حلقة دراسية بخصوص الدراسات الاستراتيجية في ياموسوكرو بعرض عن مفهوم ''الجيش – الأمة''
		شاركت عملية الأمم المتحدة في ٧ جولات توعية (جولات عملية الأمم المتحدة) نظمت بالتنسيق مع السلطات المحلية في بوترو ومافيري وبونوا وبواكيه وبيومي وأزاغييه وأراه، وقدمت عروضا بشأن إصلاح قطاع الأمن ودور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية
		أجرت عملية الأمم المتحدة أنشطة توعية في بواكيه من أجل تشجيع التلاحم بين السكان المحليين وقوات الأمن
دعم زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قوات الأمن الوطني ووكالات إنفاذ القانون من خلال توفير المشورة التقنية؛ وتنفيذ ما لا يقل عن ثلاث مبادرات بالاشتراك مع قيادة الشرطة والدرك وقوات الأمن من أجل الدعوة إلى إدماج المزيد من النساء في تلك الكيانات؛ وإجراء تقييم لاحتياجات المرأة وتعزيز دورها في عملية إصلاح قطاع الأمن عن طريق دراستين إفراديتين للحالة في قسمي شرطة ولواءين للدرك	نعم	قدمت القوات الجمهورية لكوت ديفوار، بشكل مشترك، ٥ وحدات تدريب بشأن ''الجنسانية وإصلاح القطاع الأمني'' إلى قوات الدفاع والأمن في أبيدجان وفي القطاع الغربي (دالوا وغيغلو وسان بيدرو ومان)
		أُنشئت شبكة من جهات التنسيق المعنية بإصلاح قطاع الأمن في الشؤون الجنسانية في المؤسسات الأمنية المحلية الرئيسية في القطاع الشرقي، وستبدأ شبكة مثيلة لها عملها في القطاع الغربي بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وذلك بهدف تعزيز تولي زمام مراعاة تعميم المنظور الجنساني على الصعيد المحلي في إصلاح قطاع الأمن واستدامتها
		قدمت أنشطة توعية مواضيعية ومبادرات لتنمية القدرات إلى جهات التنسيق المعنية بإصلاح قطاع الأمن في الشؤون الجنسانية

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		أجريت دورة مواضيعية بشأن المسائل الجنسانية لفائدة قوة الشرطة في منطقة غبيكي
		سمح بانتساب طالبات إلى كلية الدرك. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تمت ترقية ١٨ ضابطة صف في الدرك
		دعما للمساواة بين الجنسين داخل قوة الشرطة، قام صندوق بناء السلام بتجديد مهاجع ضابطات الدرك وتجهيزها
تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات شهرية بشأن إصلاح نظام القضاء العسكري، بما في ذلك تنقيح قانون الإجراءات العسكرية، امتثالا للمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة	نعم	قدمت عملية الأمم المتحدة الدعم التقني إلى الجهود الجارية لإصلاح العدالة العسكرية وقدمت مشروع خطة لإصلاح القضاء العسكري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، التي وضعت بصيغتها النهائية في نيسان/أبريل ٢٠١٦ وهي تنتظر الإقرار الوزاري (اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)
تنفيذ ٦ أنشطة لبناء الثقة تستهدف القوات الجمهورية لكوت ديفوار في جميع أنحاء البلد، تشمل عقد دورات تدريبية لاكتساب ''مهارات شخصية'' (المعايير الدولية، ومدونة قواعد السلوك العسكري، والشؤون الجنسانية، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقانون الإنساني)	نعم	عقدت ١٠ دورات تدريبية لاكتساب ''المهارات الشخصية'' لفائدة قوات الأمن والدفاع بالاشتراك مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار في أبيدجان وفي القطاعات (دالوا وسان بيدرو وغيغلو ومان وياموسوكرو)
		وأجريت ٦ مناقشات على مائدة الإفطار لفائدة كبار ضباط القوات الجمهورية لكوت ديفوار من أجل تقوية التماسك الداخلي وتعزيز التعاون الأفقي. وتوسعت المبادرة في ٢٠١٦ مع إطلاق الدورات العسكرية التفاعلية التي شملت مشاركة الشباب ومناقشة العلاقات المدنية – العسكرية من منظور المصالحة الوطنية
توفير المشورة في مجال اللوائح والإجراءات الجمركية لفائدة ١٠٠ موظف من موظفي	٦١٧	استفاد موظفون في الجمارك، ١٣٢ منهم نساء، من ٢٩ دورة تدريبية بشأن اللوائح والإجراءات

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الجمارك، بسبل منها عقد دورات تدريبية بالتعاون مع السلطات الجمركية الإيفوارية		الجمركية، بالإضافة إلى إجراء أنشطة استشارية/إرشادية اعتيادية لفائدة ضباط الجمارك الميدانيين يعزى ارتفاع عدد موظفي الجمارك المستفيدين من التدريب عما كان مقررا إلى الهدف الأولي المحدود الذي اعتُمد نظرا إلى افتقار الأمم المتحدة إلى الخبرة في تسيير إدارة الجمارك (فعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هي بعثة حفظ السلام الوحيدة التي تضم عنصرا جمركيا)، وكذلك لأن نشر موظفي الجمارك التابعين للأمم المتحدة قلما بلغ مستواه الكامل في أي فترة من فترات الإبلاغ. لكن في هذه الحالة، وللمرة الأولى، نشر جميع موظفي الجمارك التابعين للأمم المتحدة في الوقت المناسب خلال الفترة المشمولة بالتقرير واستطاعوا بالتالي المساهمة في إنجاز هذا الجانب من ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بفعالية
تقديم الدعم في مجالات المشورة والتدريب وإعادة التأهيل للحد من التهديد الذي تشكله الهياكل الأساسية لتخزين الذخيرة غير المؤمنة وممارسات تخزين الذخائر غير الآمنة بسبل منها تلبية ما نسبته ٨٠ في المائة من طلبات الحكومة المتعلقة بتجديد أو تشييد أو إصلاح المواقع الوطنية الحالية لتخزين الذخيرة والأسلحة التي حددت فيها أوجه قصور؛ ومن خلال توفير الدعم للشرطة والدرك والقوات الجمهورية لكوت ديفوار في مجال المشورة والتدريب فيما يتعلق بالأمن المادي وإدارة المخزونات والتخلص من الذخائر المتفجرة، وإغراق الذخائر المتفجرة وتدمير الأجهزة المتفجرة المرتجلة وفي غير ذلك من المواضيع المتخصصة؛ ومن خلال رصد تنفيذ إجراءات إدارة	نعم	من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أنجز ما نسبته ٨٠ في المائة من طلبات الحكومة المتعلقة بتجديد أو تشييد أو إصلاح المواقع الوطنية الحالية لتخزين الذخيرة والأسلحة شيدت عملية الأمم المتحدة ٦ مستودعات أسلحة وأصلحت ٢٩ منها إلى جانب ٤ مخازن ذخيرة في جميع أنحاء البلد وصنعت صناديق آمنة وخزانات ذخيرة ووضعت في ٦ مستودعات للأسلحة. كما شيدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مرافق تصريف مركزية في سيغيلا، ستوفر للقوات الجمهورية لكوت ديفوار البنية

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
المخزونات	التحتية لضمان التخلص الآمن من الذخائر وتدميرها
	قدم تدريب متخصِّص إلى ٨٥ من أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار وقوات الشرطة والدرك الوطنية بشأن التخلص من الذخائر المتفجرة، والإسعافات الأولية، وإبطال الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك من خلال تدريب المدرِّبين، وأجريت كذلك ١٣ زيارة تفتيش إلى مرافق تخزين الذخائر بغية رصد ممارسات التخزين الحالية وأوجه القصور وعدم الامتثال للإرشادات التقنية الدولية بشأن تخزين الذخائر

العنصر ٤: القانون والنظام

٤٨ - كما هو موضح بالتفصيل في الإطار الوارد أدناه، واصلت عملية الأمم المتحدة دعم وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية في جميع أنحاء البلد، عن طريق تعزيز قدراتها المؤسسية والتشغيلية من خلال التشارك في المواقع وتقديم المشورة والمساعدة التقنيتين. وسيّرت شرطة عملية الأمم المتحدة أيضاً دوريات منتظمة ليلا ونهارا إلى جانب قوات الشرطة والدرك المحلية، مما ساهم في استعادة ثقة الجمهور في وكالات إنفاذ القانون الوطنية.

٤٩ - وساهمت عملية الأمم المتحدة، من خلال أنشطة بناء القدرات مع قوات الشرطة والدرك الوطنية، بما في ذلك أنشطة التدريب والتوجيه والإرشاد، في تحسين قدرة وكالات إنفاذ القانون على الحفاظ على النظام العام. وقدم عنصر شرطة عملية الأمم المتحدة المشورة التقنية في وضع خطة الأمن الوطني فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مما أسهم في قدرة وكالات إنفاذ القانون على القيام بفعالية بتوفير بيئة آمنة خلال الانتخابات. كما جرى الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات التي شملت، في جملة أمور، أنشطة الشرطة الأساسية المتصلة بمبادئ أعمال الشرطة الديمقراطية، والخفارة المجتمعية، والتحقيقات الجنائية والأدلة الجنائية ذات الصلة، وحقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، وحماية الطفل، والتطرف العنيف.

٥٠ - وجرى النشر الكامل لقوات الشرطة والدرك الوطنية في جميع المراكز البالغ عددها ١٠٩ مراكز، بما في ذلك مركز الشرطة المنشأ حديثا في شرق البلد، وتزويدها بالأثاث المكتبي الأساسي ومعدات مكافحة الشغب، التي قدمتها الحكومة أو عملية الأمم المتحدة من خلال مشاريعها السريعة الأثر. ولا تزال قدرة قوات الشرطة والدرك الوطنية على توفير الأمن بفعالية في جميع أنحاء البلد محدودة بسبب الافتقار إلى الموارد الأساسية من قبيل مركبات الدوريات ومعدات الاتصالات ومكافحة الشغب. ودعما للمبادرات الأمنية الإقليمية لكوت ديفوار، دعمت عملية الأمم المتحدة التفعيل الجاري لوحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية التي أنشئت في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا من خلال توفير حيز المكاتب والمشورة التقنية فيما يتعلق بصياغة الأنظمة والسياسات ذات الصلة، فضلا عن فحص ملفات موظفي الوحدة البالغ عددهم ٢٢٠ موظفا وتعيينهم.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تعزيز القانون العام والنظام العام وتزويد قوات الشرطة والدرك الوطنية في كوت ديفوار بقدرات تشغيلية مستدامة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
جاهزية وحدات الشرطة والدرك الوطنية للعمل في كامل أنحاء البلد (٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠ من أصل ٣٠٨؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠٨ من أصل ٣٠٨؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٢٨ من أصل ٣٢٨)	أنجز ٣٢٩ من مخافر الشرطة والدرك (بما في ذلك مركز الشرطة المنشأ حديثا في بيتييه - أبنغورو، الذي لم يكن مقررا في المشروع الأولي) قيد التشغيل الكامل في جميع أنحاء البلد (١٢٤ مركزا للشرطة و ٥ مخافر لوحدات الاستجابة السريعة لمكافحة الشغب، و ١٧٨ لواء من ألوية الدرك على مستوى المقاطعات، و ٢٢ سرية من سرايا الدرك المتنقلة) يعزى ارتفاع عدد مخافر الشرطة والدرك عما كان مقررا في المقام الأول إلى بناء مركز الشرطة الإضافي، مركز شرطة بيتييه - أبنغورو، على سبيل استجابة الدولة للزيادة المبلغ عنها في الجريمة في المنطقة
مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ الركائز الأربع لخطط عمل الشرطة القصيرة الأجل التي تم وضعها في عام ٢٠١٤ وفي تنفيذ المبادئ التوجيهية الـ ١٧ لاستراتيجية الأمن الوطني العشرية المتعلقة بإصلاح وكالات إنفاذ القانون	أنجز كان الإنجاز الرئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ الركائز الأربع لخطط عمل الشرطة القصيرة الأجل التي تم وضعها في ٢٠١٤ هو قيام الجمعية الوطنية، في

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
	كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بسن قانون تخطيط الأمن الداخلي. وقدمت شرطة عملية الأمم المتحدة المشورة التقنية من خلال دورتي عمل بشأن إصلاح القطاع الأمني لمساعدة النظراء من قوات الشرطة والدرك الوطنية في تخطيط ووضع الخطة الاستراتيجية لتنفيذ قانون تخطيط الأمن الداخلي
	كانت التوصيات الرئيسية المتصلة بإصلاح الشرطة (بما في ذلك النظام المدني الجديد للشرطة، والهيكل التنظيمي الجديد للشرطة، وإضفاء طابع اللامركزية على الشرطة، وإنشاء شرطة بلدية، ومراعاة القضايا الجنسانية) قد أُدرجت في المبادئ التوجيهية الـ ١٧ لاستراتيجية الأمن القومي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، التي اعتمدها مجلس الأمن الوطني الإيفواري
قيام الحكومة بإعادة تنشيط عمليات التفتيش العامة لجهازي الشرطة والدرك من أجل زيادة رصد وتقييم نوعية الخدمات التي تقدمها وكالات إنفاذ القانون للسكان	في إطار عملية إصلاح القطاع الأمني، جرى تقديم مشروع خريطة تنظيمية متعلقة بعمليات التفتيش العامة للشرطة والدرك إلى وزارة الداخلية والأمن. وهي في انتظار الموافقة عليها
	جرت عمليات التفتيش العامة للشرطة والدرك بمساعدة من شرطة عملية الأمم المتحدة من خلال تنظيم حلقة دراسية عن آلية مراجعة وتقييم خدمات الشرطة، ومكافحة سوء السلوك المهني ،ومكافحة الابتزاز (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تسيير ١٨٥ ٢٥ دورية من دوريات شرطة الأمم المتحدة (٢٣ مخفر شرطة × ٣ دوريات في اليوم × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك ما لا يقل عن ١٢٥ ٩ دورية مشتركة مع قوات الشرطة والدرك الوطنية من أجل توفير الدعم للوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الجريمة	٢٩ ٦٣٠	دورية من دوريات شرطة الأمم المتحدة جرى تسييرها. ونُفِّذت الدوريات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ٨٣٢ ١٨ دورية من الدوريات الروتينية و ٧٩٨ ١٠ دورية من الدوريات المشتركة مع قوات الشرطة والدرك المحلية. ويُعزى ارتفاع عدد الدوريات المشتركة إلى

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وحماية المدنيين في جميع أنحاء البلد		زيادة مشاركة عملية الأمم المتحدة في الدوريات المشتركة مع وكالات إنفاذ القانون المحلية، بما في ذلك أثناء فترة الانتخابات
تسيير ٩٠٠ ٢١ دورية من دوريات وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة (٦ وحدات × ١٠ دوريات × ٣٦٥ يوما) و ٤٠٠ عملية حراسة لمرافقة موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين أثناء أداء مهامهم في مناطق انتشارهم	٦٤٦ ٢٧	دورية من دوريات وحدة الشرطة المشكلة للأمم المتحدة جرى تسييرها، بما في ذلك ٢٨٧ ١٨ دورية مشتركة مع عناصر أخرى من شرطة عملية الأمم المتحدة و ٠٥٩ ٣ دورية مشتركة مع وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تسيير ٥٦٩ ٢ دورية روتينية ومعززة، و ٧٣١ ٣ دورية للوحدات من أجل حماية منشآت الأمم المتحدة ويعزى ارتفاع عدد الدوريات إلى الحاجة إلى زيادة تواتر الدوريات في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأثناءها وبعدها مباشرة، في أبيدجان وسان بيدرو ودالوا
	١٢٤	عملية حراسة أمنية سُيِّرت لمرافقة موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين يعزى انخفاض عدد عمليات الحراسة الأمنية إلى انخفاض عدد موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين وانخفاض عدد المناسبات الرئيسية التي حضرها موظفو عملية الأمم المتحدة التي تتطلب حراسة
تقديم المشورة والدعم التشغيلي للوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في وضع استراتيجية لأمن الانتخابات وتقديم الدعم إلى هذه الوكالات في إدارة النظام العام أثناء العملية الانتخابية (١٧ دورة لتدريب المدرِّبين، و ١٦ حلقة دراسية لفائدة ٩٤٠ ١ من أفراد الشرطة والدرك)	نعم	تشاركت عملية الأمم المتحدة والقوات الإيفوارية في وضع خطة أمنية للانتخابات وتنفيذها. وأجرت شرطة عملية الأمم المتحدة، في إطار التحضير للانتخابات، عدة دورات تدريبية لبناء القدرات ومنع نشوب النزاعات لفائدة أكثر من ٠٠٠ ٥ من ضباط الشرطة

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		والدرك، فضلا عن حكام المقاطعات. وتناولت هذه الدورات مواضيع مختلفة من قبيل التخطيط الاستراتيجي ودور الشرطة ومسؤوليتها أثناء الانتخابات والإدارة الديمقراطية للحشود. ونُظِّمت أيضا تدريبات مشتركة مع وكالات إنفاذ القانون الإيفوارية كجزء من عملية نقل المهارات وتعزيز التلاحم بين مختلف قوات الأمن الوطنية المعنية بأمن الانتخابات الرئاسية
		أجريت ١٧ دورة لتدريب المدرِّبين و ١٦حلقة دراسية، على النحو المقرر، واستفاد منها ١ ٩٤٠ ضابطا من ضباط الشرطة والدرك
		وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت ٩٦ دورة لتدريب المدرِّبين بدعم مالي من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وصندوق بناء السلام، واستفاد منها ٣ ٤٣٢ فردا من أفراد الشرطة والدرك
تقديم الدعم الاستشاري والمساعدة التقنية لإعادة هيكلة الشرطة الوطنية وتعزيزها بما يشمل تعزيز إدارة الموارد البشرية في المديرية العامة للشرطة الوطنية من خلال تقديم المشورة بشأن كيفية إنشاء نظام محوسب لإدارة الموارد البشرية وقاعدة بيانات للموارد البشرية	نعم	قدمت شرطة عملية الأمم المتحدة الدعم للمديرية العامة للشرطة الوطنية بشأن تركيب الحواسيب ومعدات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لإنشاء نظام محوسب لإدارة الموارد البشرية وقاعدة بيانات للموارد البشرية
القيام يوميا بتقديم المساعدة والمشورة، من خلال التشارك في المواقع مع النظراء الوطنيين، بشأن إعادة تنظيم وتجهيز هياكل الشرطة المركزية والإقليمية وبشأن إنشاء نظام مركزي متكامل للاتصال والتنسيق	نعم	القيام يوميا بتقديم المساعدة والمشورة، من خلال التشارك في المواقع مع النظراء الوطنيين، بشأن إعادة تنظيم وتجهيز هياكل الشرطة المركزية والإقليمية وبشأن إنشاء نظام مركزي متكامل للاتصال والتنسيق
القيام يوميا بتقديم المساعدة والمشورة في مجال بناء القدرات الوطنية في مجال خدمات الطب الشرعي التي توفرها الشرطة فيما يتعلق بإدارة مسرح الجريمة، وكشف هوية المجرمين وحفظ	نعم	أسدت شرطة عملية الأمم المتحدة المشورة اليومية بشأن الطب الشرعي وإدارة مسرح الجريمة وكشف هوية المجرمين، لصالح وحدات الشرطة وألوية الدرك في جميع أنحاء البلد. وفي

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الملفات الجنائية		المجموع، وفرت شرطة الأمم المتحدة الدعم والتوجيه لأفراد الشرطة والدرك والمؤسسات الإصلاحية الإيفواريين في تحديد هوية المجرمين من بين ٠٩١ ٦ من المحتجزين ونزلاء السجون، وفي حفظ الملفات الجنائية
		نُظِّمت ٩٦ دورة إرشادية لبناء القدرات بشأن تقنيات تأمين مسرح الجريمة والتحليل العملي للتقارير عن حوادث الحرائق (الحرائق والمتفجرات) وأساليب ''كشف وتحليل البقايا'' (الكيمياء) وبشأن وسم الأسلحة والذخائر (المقذوفات)، استفاد منها العاملون في مختبرات الطب الشرعي في أبيدجان وفريدي
مواصلة تقديم الدعم الاستشاري والتقني لتعزيز وحدة الجريمة عبر الوطنية، بوسائل منها مساعدة جهات التنسيق الوطنية على وضع الأنظمة والإجراءات القانونية	نعم	دعت شرطة عملية الأمم المتحدة إلى التفعيل الكامل لوحدة الجريمة عبر الوطنية. وكانت النتيجة تحديد موقع لاستضافة الوحدة فضلا عن تعيين أعلى ثلاث وظائف فيها (مدير العمليات، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ونائب المدير المسؤول عن التحقيقات والعمليات، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، ونائب المدير المسؤول عن التوثيق والتحليل، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦)
		وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قدمت شرطة عملية الأمم المتحدة المشورة التقنية إلى عملية اختيار الموظفين من خلال فحص سجلات الأفراد المختارين وتقديم التدريب الأساسي لهم (٢٢٠ فردا من وكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة الوطنية، والدرك الوطني، وهيئات إدارة المياه والغابات، وشرطة الجمارك، والشرطة البحرية)
القيام يوميا بإسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ عملية فحص سجلات أفراد	لا	أُنجزت اختصاصات وطرائق تنفيذ عملية فحص السجلات وقدمت إلى وزارة الداخلية والأمن

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الشرطة، وخطة عمل الشرطة، وفي إصلاح جهاز الدرك		للموافقة عليها، وهي لا تزال معلقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. والافتقار إلى الالتزام السياسي هو التحدي الرئيسي أمام تنفيذ عمليات فحص السجلات. فالسلطات الإيفوارية تفضل عدم الالتزام بالتحري عن الضباط ممن هم في الخدمة الفعلية. ولن تُطبَّق عملية فحص السجلات إلا على المجندين الجدد
		قدمت شرطة عملية الأمم المتحدة عروضا منتظمة عن التقدم المحرز في عملية فحص السجلات الشخصية أثناء الاجتماعات التنسيقية التي حضرها جميع أصحاب المصلحة الدوليين فيما يتعلق بمبادرات الحكومة في هذا الصدد
		لا يزال تنفيذ خطة عمل الشرطة وإصلاح جهاز الدرك جاريا في ضوء اعتماد قانون إعداد البرامج العسكرية (٢٠١٦-٢٠٢٠) وقانون تخطيط الأمن الداخلي (٢٠١٦-٢٠٢٠)
القيام يوميا بتقديم المساعدة لوضع مفهوم للشرطة الأهلية في إطار الشرطة الوطنية لكوت ديفوار وفقا للمعايير الدولية، والأخذ به، وإنشاء وتشغيل وحدات التحقيقات الخاصة في الشرطة والدرك المسؤولة عن مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والنساء	نعم	٣ ٥٤١ فردا من أفراد الشرطة الإيفوارية ومن قوات الدرك الإيفوارية وفرت شرطة عملية الأمم المتحدة لهم التوجيه بشأن المسائل الجنسانية، والعنف الجنسي والجنساني، وحماية الطفل، وحماية الفئات الضعيفة
		٣ اجتماعات و ١٢ زيارة ميدانية أجريت بهدف إنشاء مكاتب للشؤون الجنسانية في ٩ مراكز للشرطة و ٣ مراكز للدرك خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل
إجراء ٣٦ دورة لتدريب المدرِّبين لفائدة ٢ ٦٤٥ من أفراد الشرطة والدرك بشأن إدارة النظام العام	١٨	دورة لتدريب المدرِّبين نظمتها شرطة عملية الأمم المتحدة بشأن إدارة النظام العام لفائدة ٣٦٢ من أفراد الدرك والشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، نظمت شرطة

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		عملية الأمم المتحدة حلقة دراسية ثانية رفيعة المستوى بشأن إدارة الحشود بشكل ديمقراطي في غران – بسام، حضرها ٨٢ مشاركا، من بينهم ٦٢ من حكام الأقاليم وقادة ٢٠ من وحدات التدخل التابعة للشرطة والدرك
		وتعوِّق الأنشطة التنفيذية اليومية للشرطة الوطنية والدرك الوطني قدرتهما على تقديم المشاركين إلى دورات تدريب المدرِّبين. وقد ساهمت مغادرة مدرِّبي الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة، نتيجة للخفض التدريجي، أيضا في انخفاض النتيجة عما كان متوقعا
تنفيذ ٩ مشاريع سريعة الأثر للمساعدة على إعادة تأهيل وتجهيز مرافق الدرك والشرطة	٩	مشاريع للأثر السريع نُفِّذت للمساعدة في استعادة القانون والنظام، وبخاصة من أجل القيام بما يلي: (أ) إصلاح مركز الدرك في أزوب؛ (ب) إصلاح مركز شرطة بونا وتزويده بمعدات تكنولوجيا المعلومات والمعدات المكتبية؛ (ج) تحديد وتوفير المعدات للواء الدرك في ساندغ؛ (د) توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والمعدات المكتبية لمخفر الشرطة ولواء الدرك في بانغولو؛ (هـ) إعادة تأهيل مركز شرطة تابو؛ (و) توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والمعدات المكتبية لأكاديمية الدرك في توروغ؛ (ز) إصلاح وتوفير معدات تكنولوجيا المعلومات والمعدات المكتبية للمركز الطبي للدرك الوطني؛ (ح) إصلاح معدات تكنولوجيا المعلومات وتوفيرها لسرية الدرك في مان؛ (ط) إعادة تأهيل وتجهيز المستوصف في مدرسة الدرك في أبيدجان
عقد ٥ اجتماعات عبر الحدود مع نظراء الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في إطار	١	اجتماع واحد عبر الحدود، بدعم من عملية الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عقد

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
التعاون بين البعثات لتبادل المعلومات بشأن الحالة الأمنية على الحدود وتحسين إدارة مراقبة الحدود عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة مع النظراء المحليين	في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لاستئناف جهود تحقيق الأمن والاستقرار على الحدود الإيفوارية – الليبرية يعزى انخفاض عدد الاجتماعات عما كان مقررا إلى إغلاق الحدود الإيفوارية – الليبرية حتى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

العنصر ٥: الدعم

٥١ - يجسِّد عنصر الدعم أعمال شعبة دعم البعثة وقسم الأمن والفريق المعني بالسلوك والانضباط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدِّم الدعم للموظفين الفنيين عن طريق تقديم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية لدعم تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة من أجل إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال مزيد من التحسينات على الخدمات، إلى جانب تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. ولم تُرصد اعتمادات في الميزانية المقترحة لاقتناء معدّات جديدة باستثناء الأصناف التي لا غنى عنها للحفاظ على الأمن وعلى حالة الجاهزية العملياتية. وخلال هذه الفترة، واصلت البعثة تعزيز ترشيد أصولها الجوية، بوقف استخدام طائرة ثابتة الجناحين من طراز Lear Jet وطائرة ذات أجنحة دوارة من طراز Mi-8 في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، وكذلك من خلال الاستعاضة خلال الفترة عن طائرة ثابتة الجناحين من طراز Dash-8 بطائرة أقل سعة من طراز Beech (أو بما يعادلها). وبإحلال قوة الرد السريع، كان هناك تخفيض أيضا في أسطول الطائرات بمقدار طائرة أخرى ذات أجنحة دوارة حيث استعيض عن ثلاث طائرات عمودية من طراز Bell بطائرة من طراز Mi-17 وبطائرة عمودية من طراز Mi-171Sh. وجرى تخفيض أسطول المركبات كذلك بما مجموعه ٤٤ مركبة إضافية من مركبات الركاب الخفيفة، تمشيا مع انخفاض عدد الموظفين وتخفيض عدد المواقع. ولم يُضطلع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأي مشروع جديد من مشاريع التشييد الكبيرة. ومع مواصلة عملية الأمم المتحدة التخطيط لمرحلة نقل مهامها، انصبَّ محط التركيز على البرنامج المتعلق ببناء قدرات الموظفين الوطنيين، مع زيادة إيلاء الاهتمام للسفر داخل منطقة البعثة بهدف تدريب الموظفين والحد من تكاليف التدريب.

الإنجاز المتوقع ٥-١: زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم إلى عملية الأمم المتحدة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-١-١ الإبقاء على عدد حوادث المركبات عند مستوى لا يزيد عن ١,٥ لكل ١٠٠ مركبة (٢٠١٣/٢٠١٤: ١,٦ لكل ١٠٠ مركبة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١,٥ لكل ١٠٠ مركبة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١,٥ لكل ١٠٠ مركبة)	أُنجز. بلغ معدل الحوادث ١,٠٧ لكل ١٠٠ مركبة يعزى انخفاض عدد حوادث المركبات إلى إجراء تدريب في مجال السلامة على الطرق وحملة مكثفة للسلامة على الطرق بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ ودامت أسبوعا واحدا، وذلك لفائدة أفراد شرطة الأمم المتحدة وموظفيها المدنيين
٥-١-٢ إحراز تقدم في تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا)	جرى دمج استخدام نظام أوموجا خلال السنة. وشارك ما مجموعه ٢٦ شخصا من وحدات المحاسبة المستقلة محاسبيا ومن أقسام الموارد البشرية والشؤون المالية في دورة تدريبية عملية في مجال إدارة الأموال والمحاسبة المالية دامت أربعة أسابيع وأشرف عليها مدربون في قاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا بإسبانيا وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا. وبدأ بنجاح تشغيل المجموعة ٤ من نظام أوموجا والتوسعة ١ لنظام أوموجا في عملية الأمم المتحدة بحلول نهاية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦

الإنجاز المتوقع ٥-٢: استقدام الموظفين من المرشحين المختارين من متطوعي الأمم المتحدة في وقت مبكر لا يزيد عن ٨ أسابيع من تاريخ مغادرة المتطوع السابق وتاريخ وصول المتطوع الجديد لشغل الوظيفة الشاغرة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٢-١ متوسط عدد الأسابيع التي تفصل بين تاريخ اختيار متطوعي الأمم المتحدة وتاريخ وصولهم (٢٠١٣/٢٠١٤: ٩ أسابيع؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨ أسابيع؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧ أسابيع)	أُنجز. وبلغ وقت الالتحاق الفعلي بالعمل للمرشحين المختارين من متطوعي الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٧ أسابيع

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تحسينات الخدمات		
تعزيز الكفاءة في إدارة الوقود عقب ربط مواقع العمليات بالشبكة الوطنية	نعم	خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠١٥/٢٠١٦، ربطت عملية الأمم المتحدة بنجاح قاعدتيها في معسكري AK ومان بالشبكة الوطنية للتزويد بالكهرباء. واستُخدمت مولدات الكهرباء الخاصة بعملية الأمم المتحدة في القاعدتين المربوطتين بالشبكة الوطنية فقط للخدمة الاحتياطية أثناء انقطاع التيار الكهربائي، مما أسفر عن تحقيق الكفاءة في إدارة الوقود وعن تخفيض كبير في استهلاك الوقود
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون		
تمركز قوات قوامها ٢٤٥ ٥ فردا من أفراد الوحدات العسكرية و ١٩٢ مراقبا عسكريا و ٥٠٠ فرد من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٠٠٠ ١ فرد من أفراد الشرطة المشكلة، وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن	نعم	أنجزت عمليات التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام متوسطه: ٥٣٠ ٤ من أفراد الوحدات العسكرية ١٧٧ مراقبا عسكريا ٤٢٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة ٨٦٨ فردا من أفراد الشرطة المشكلة
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وتفتيشها	نعم	جرى تفتيش ٢٣ من الوحدات تتألف من ١٦ وحدة عسكرية و ٧ من وحدات الشرطة المشكلة أجريت ٧٣٨ عملية فحص للتأهب الدوري والتشغيلي أجريت ٨ عمليات تفتيش عند الإعادة إلى الوطن جرى تفتيش ٣٨١ ٢ من أصناف المعدات الرئيسية، بما في ذلك أصناف مصنفة في ١٤ فئة من فئات الاكتفاء الذاتي، وذلك خلال كل عملية تفتيش

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		أُعدَّ ٤٣٧ تقريرا من تقارير التفتيش وقدمت من أجل سداد المدفوعات على سبيل رد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات
تخزين وتوريد ٤٢٢ طنا من حصص الإعاشة واحتياطي ٧ أيام من حصص الإعاشة الميدانية في ٨ مواقع لعملية الأمم المتحدة (أبيدجان: ٢؛ القطاع الشرقي: ٣، القطاع الغربي: ٣)، وما يكافئ استهلاك ١٤ يوما من حصص الإعاشة الميدانية والمياه لأفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في ٣٩ موقعا	نعم	جرى تخزين وتوريد ٢٦٩ طنا من حصص الإعاشة الطازجة (مخزونات كافية لمدة ٢٨ يوما ومخزونات احتياطية تشغيلية كافية لمدة ٢٨ يوما)، و ٤٣٦ ٩٢ حصة إعاشة ميدانية (مخزونات كافية لمدة ١٤ يوما في مواقع الوحدات ومخزونات في المستودع كافية لمدة ٧ أيام) و ٧٨٠ ٣٧٢ لترا من المياه المعبأة (مخزونات كافية لمدة ١٤ يوما في مواقع الوحدات ومخزونات في المستودع كافية لمدة ٧ أيام) للوحدات العسكرية وأفراد وحدة الشرطة المشكلة في ٢٣ موقعا (بسبب إغلاق ١٣ موقعا)
إدارة شؤون ما متوسطه ٢٢٥ ١ موظفا مدنيا يتألفون من ٣٥٨ موظفا دوليا و ٧١٣ موظفا وطنيا و ١٥٤ من متطوعي الأمم المتحدة و ٨ من الأفراد المقدمين من الحكومات	نعم	إدارة شؤون ما متوسطه ٠٩٠ ١ موظفا مدنيا يتألفون من ٢٩٩ موظفا دوليا و ٦٤٩ موظفا وطنيا و ١٣٤ من متطوعي الأمم المتحدة و ٧ من الأفراد المقدمين من الحكومات
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية ورصد حالات سوء السلوك واتخاذ الإجراءات التأديبية	نعم	نفذت عملية الأمم المتحدة الاستراتيجية الثلاثية المسارات المتعلقة بما يلي: (أ) منع سوء السلوك؛ (ب) تطبيق المعايير المتعلقة بسوء السلوك؛ ج) اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالات سوء السلوك، للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وغير ذلك من أشكال سوء السلوك تلقى جميع الموظفين الجدد عند وصولهم إلى عملية الأمم المتحدة ما يلزم من دورات تدريبية تمهيدية بشأن السلوك والانضباط ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٥٧ في المائة من أفراد عملية الأمم

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
	المتحدة تدريبا لتجديد المعلومات بشأن الدورة التدريبية الأخيرة.
	أجرى الفريق المعني بالسلوك والانضباط التابع لعملية الأمم المتحدة ٧٨ زيارة لتقييم المخاطر إلى ٢٩ موقعا مختلفا من مواقع العمليات لتحديد مخاطر سوء السلوك وتخفيفها
	فيما يتعلق بتوعية الجمهور، قدمت عملية الأمم المتحدة لسكان البلد المضيف معلومات عن المسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط خلال دورات توعية نظمها قسم حقوق الإنسان التابع لعملية الأمم المتحدة، وخلال الأنشطة الثقافية/الرياضية التي نظمتها الأمم المتحدة والاحتفال بأيام الأمم المتحدة، وكذلك خلال زيارات تقييم المخاطر التي أجراها الفريق المعني بالسلوك والانضباط. وبثت المحطة الإذاعية التابعة للبعثة (UNOCI FM) فقرات إذاعية/مقابلات بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقُدمت أيضا معلومات ذات صلة على الموقع الشبكي العام لعملية الأمم المتحدة ووزعت مواد للتوعية بشأن الموضوع على الشركاء من المجتمعات المحلية على مستوى جميع المكاتب والمواقع الميدانية
	تمت معالجة جميع الادعاءات الواردة وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها. وأخيرا، أعادت عملية الأمم المتحدة تنشيط الشبكة القطرية الداخلية المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكفلت قيام هذه الشبكة بعقد اجتماعات منتظمة لتحديد الخدمات المتاحة ابتغاء تقديم الدعم إلى الضحايا

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الانتهاء من تحسين المباني والهياكل الأساسية التابعة لعملية الأمم المتحدة للوفاء بمعايير العمل الأمنية الدنيا	نعم	أنجزت الخدمة وفقا للتوصيات الأمنية، بما يشمل التحسينات الأمنية للوقاية من الأعمال الإرهابية في مقر عملية الأمم المتحدة في فندق سيبروكو بأبيدجان
المرافق والهياكل الأساسية		
صيانة وإصلاح جميع مباني العملية في ٤٠ موقعا	نعم	صيانة وإصلاح مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، ومباني شرطة الأمم المتحدة، ومباني الموظفين المدنيين في حوالي ٤٧ موقعا و ١٦ مكتبا تابعا لمواقع أفرقة المراقبين العسكريين في ٤٠ موقعا
توفير خدمات الصرف الصحي لجميع المباني البالغ عددها ٤٠ مبنى، بما في ذلك خدمات تصريف المياه وجمع النفايات والتخلص منها	نعم	توفير خدمات الصرف الصحي لجميع المباني، بما في ذلك خدمات المجاري وجمع النفايات والتخلص منها في ٤٧ موقعا و ١٦ مكتبا تابعا لمواقع أفرقة المراقبين العسكريين بأبيدجان والقطاع الغربي والقطاع الشرقي
تشغيل وصيانة ٢٣ من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ١٨ موقعا	نعم	تشغيل وصيانة ٢٦ من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ١٨ موقعا. وتعزى زيادة عدد المحطات القابلة للتشغيل إلى إنشاء ٣ محطات تنقية إضافية لتلبية احتياجات المعسكرات، وإلى توافر المواد في المخزون، بما في ذلك المواد المتبقية بعد الانتقال من المواقع المغلقة. ولم تجر أي مشتريات فيما يتعلق بتركيب المحطات الإضافية الثلاث
تخزين وتوريد ٤,٥ ملايين لتر من البترين والزيوت ومواد التشحيم من أجل تشغيل ٢٨٣ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة و ٢١١ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات	٢,٦ مليون	لتر من الوقود وُفِّرت لما عدده ١٣٤ من المولدات المملوكة للأمم المتحدة و ١٨٤ من المولدات المملوكة للوحدات يعزى انخفاض عدد المولدات الكهربائية وانخفاض استهلاك الوقود للمولدات الكهربائية أساسا إلى إغلاق المعسكرات وما استتبع ذلك من تخفيض

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		في عدد المولدات الكهربائية الرئيسية والاحتياطية
صيانة وتجديد ١٥ كيلومترا من الطرق و ١٥ مطارا في ١٥ موقعا و ٦ محطات للتزويد بوقود الطائرات في ٦ مواقع		أجريت أعمال الصيانة والتجديد على النحو التالي:
	٩ كلم	من الطرق
	٩	مهابط طائرات في ٩ مواقع
	٤	محطات للتزويد بوقود الطائرات في ٤ مواقع
		يعزى انخفاض العدد إلى إغلاق مهابط الطائرات والمعسكرات وأماكن العمل بسبب خفض عدد الأفراد العسكريين وتقليص حجم العمليات
تشغيل وصيانة ٢٣ محطة مملوكة للأمم المتحدة لمعالجة المياه المستعملة في ١٥ موقعا	٢٢	من المحطات المملوكة للأمم المتحدة لمعالجة المياه المستعملة تم تشغيلها وصيانتها في ١٥ موقعا
		يعزى انخفاض عدد محطات معالجة المياه المستعملة إلى إغلاق ١٠ معسكرات مزودة بمحطات لمعالجة المياه المستعملة وإلى النقل الجزئي للمحطات القائمة، وعددها ١٦ محطة
		يعزى انخفاض العدد إلى إغلاق المعسكرات وأماكن العمل بسبب خفض عدد الأفراد العسكريين وتقليص حجم العمليات
تشغيل وصيانة ٢٨٣ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة في ٤٠ مبنى	٢٤٠	مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة جرى تشغيلها وصيانتها في ٤٢ موقعا و ٤ مكاتب تابعة لمواقع أفرقة المراقبين العسكريين
النقل البري		
تشغيل وصيانة ٦٩٠ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، منها ٢٠ مركبة مصفّحة، وذلك بالاستعانة بثلاث ورش تصليح في ثلاثة مواقع	٦٩٠	مركبة ومقطورة وملحقة مركبات مملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك ٢٠ مركبة مصفّحة (مع التخفيض التدريجي لما عدده ٥٨٦ مركبة مملوكة للأمم المتحدة بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير) تم تشغيلها وصيانتها في ٣ ورش

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		ورشتين متنقلتين وإصلاحها في ٨ ورش فرعية
الإمداد بما قدره ٤,٢ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري	٣,٤ ملايين	لتر من الوقود المستخدم في النقل البري استُهلكت
		يعزى انخفاض استهلاك الوقود المستخدم في النقل البري أساسا إلى إعادة القوات إلى الوطن، وإلى إغلاق المعسكرات والمباني وما يستتبعه ذلك من تخفيض للمركبات المملوكة للأمم المتحدة مقارنة بالعدد المقرر، وهو ٦٩٠ مركبة، إلى العدد الفعلي بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ٥٨٦ مركبة، كما يعزى إلى ربط عملية الأمم المتحدة بالشبكة الوطنية
تشغيل خدمة مكوكية يومية على مدار أيام الأسبوع لنقل ما متوسطه ٢٧٠ فردا من أفراد الأمم المتحدة في اليوم الواحد من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة	نعم	تم تشغيل خدمة مكوكية يوميا على مدار أيام الأسبوع لنقل ما متوسطه ٢٧٠ فردا من أفراد الأمم المتحدة في اليوم من أماكن عملهم وإليها
النقل الجوي		
تشغيل وصيانة ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٩ طائرات ذات أجنحة دوارة، بما في ذلك ٣ طائرات هليكوبتر هجومية، على أساس تقاسم التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، و ٤ طائرات هليكوبتر عسكرية للأغراض العامة في ٤ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا ومطار مان) حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وسيتم في ذلك التاريخ سحب طائرة واحدة ثابتة الجناحين وطائرة ذات أجنحة دوارة، وبذلك يخفض أسطول الطائرات إلى طائرتين ثابتتي الجناحين و ٨ طائرات ذات أجنحة دوارة	نعم	تم تشغيل وصيانة ١٢ طائرة في ٤ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا ومان)، وذلك على النحو التالي: ٣ طائرات تجارية ثابتة الجناحين (طائرة من طراز Lear Jet-60 حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، وطائرتان ثابتتا الجناحين من طراز Be-1900D) ٩ طائرات ذات أجنحة دوارة تضم ٧ طائرات عسكرية وطائرتين تجاريتين، وذلك على النحو التالي: ٤ طائرات من طراز MI-17 (طائرتان من طراز MI-17 حتى آب/أغسطس ٢٠١٦) ٣ طائرات من طراز MI-24 (جرى تقاسمها مع

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بنسبة ٨٥ في المائة) حتى شباط/فبراير ٢٠١٦)
		طائرتان من طراز MI-8MTV (طائرة من طراز MI-8MTV حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)
		بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تم تخفيض أسطول عملية الأمم المتحدة إلى طائرتين ثابتتي الجناحين و٥ طائرات ذات أجنحة دوارة
توريد ما مقداره ٤,٣ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض العمليات الجوية	٢,٩ مليون	لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم وُرِّدت لأغراض العمليات الجوية لعملية الأمم المتحدة في منطقة العمليات وكذلك إلى مواقع مختلفة خارج منطقة عملياتها لرحلات كبار الشخصيات وعمليات إجلاء المصابين
		يعزى انخفاض استهلاك وقود الطائرات إلى الخفض التدريجي لعملية الأمم المتحدة وما استتبعه من تخفيض في ساعات الطيران وتكوين الأسطول
النقل البحري		
تشغيل وصيانة زورقين	لا شيء	
الاتصالات		
دعم وصيانة شبكة ساتلية مؤلفة من محور اتصالات لمحطة أرضية واحدة لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات	١	شبكة ساتلية مؤلفة من محور اتصالات لمحطة أرضية توفر الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات تمت صيانتها
دعم وصيانة ١٨ من النُظم ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جدا، و ٣٠ مقسما هاتفيا، و ٢٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٥ محطات طرفية للتداول بالفيديو	نعم	تم دعم وصيانة ٢٢ من النُظم ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جدا و ٣٠ مقسما هاتفيا و ٢٤ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٥ محطات طرفية للتداول بالفيديو
		يعزى ارتفاع عدد الوصلات التي تمت صيانتها إلى التأخر في إغلاق المكتبين في غيغلو ومان

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		والمكتب الموجود في مطار مان
دعم وصيانة ٥٣٢ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية، و ١١٢ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية جدا (أرض – جو)، و ٣ ٣٥٠ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات فوق العالية، و ٢٣ من أجهزة الإرسال وإعادة الإرسال ذات الترددات فوق العالية	نعم	٣٠٢ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية، و ٢٠ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية جدا (أرض – جو)، و ٢ ١٢٤ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات فوق العالية، و ٢٤ من أجهزة الإرسال وإعادة الإرسال ذات الترددات فوق العالية تم دعمها وصيانتها يعزى انخفاض عدد المعدات التي تمت صيانتها إلى الخفض التدريجي لعدد الأفراد وما استتبعه من إغلاق لأماكن العمل يعزى الاحتياج إلى جهاز إعادة الإرسال الإضافي ذي الترددات فوق العالية إلى التأخر في إغلاق أماكن العمل في بونا
دعم وصيانة ١٥ محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي (FM) في ٤ مرافق للإنتاج الإذاعي	نعم	تم دعم وصيانة ٢٤ محطة بث إذاعي تعمل على موجة التضمين الترددي وأربعة مرافق للإنتاج الإذاعي يعزى الاحتياج إلى صيانة عدد أكبر من محطات البث الإذاعي التي تعمل على موجات التضمين الترددي إلى الاحتياج المأذون به لاستخدام قدرة البث الخاصة بعملية الأمم المتحدة من خلال محطتها الإذاعية (UNOCI FM)
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة ١٥ خادوما ماديا، و ١٠٥ خواديم على الإنترنت، و ٩٣٥ ١ جهازا حاسوبيا، و ٢٠٠ هيكل من الهياكل الأساسية للحواسيب المكتبية الافتراضية، و ٤١٥ طابعة، و ٢٦٠ جهاز إرسال رقمي في ٤٠ موقعا	نعم	تم دعم وصيانة ١٥ خادوما ماديا، و ١٠٥ خواديم على الإنترنت، و ٧٠٧ ١ أجهزة حاسوبية، و ٢٠٠ هيكل من الهياكل الأساسية للحواسيب المكتبية الافتراضية، و ٤١٢ طابعة، و ٢٣٠ جهاز إرسال رقمي في ٣٥ موقعا

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		يعزى انخفاض عدد المعدات التي تم دعمها وصيانتها إلى الخفض التدريجي لعملية الأمم المتحدة وما استتبعه ذلك من تخفيض لعدد الموظفين وإغلاق لأماكن العمل
دعم وصيانة ٢٥ شبكة من الشبكات المحلية، وشبكة واسعة وشبكة متروبولية لفائدة ٩٨٥ ١ مستعملا في ٤٠ موقعا	نعم	٢٥ شبكة من الشبكات المحلية، وشبكة واسعة وشبكة متروبولية لفائدة ٣٨٠ ١ مستعملا في ٣٥ موقعا يعزى انخفاض عدد المستعملين وعدد المواقع إلى الخفض التدريجي لعملية الأمم المتحدة وما استتبعه ذلك من تخفيض لعدد الموظفين وإغلاق لأماكن العمل
دعم وصيانة ١٩ شبكة محلية لاسلكية. وتعزى الزيادة في عدد الشبكات المحلية اللاسلكية إلى كون المواقع النائية موصولة عبر السواتل وإلى إنشاء وصلات ساتلية جديدة تكفل الاتصال بمخيم AK وريفيرا	نعم	تم دعم وصيانة ١٩ شبكة محلية لاسلكية
دعم وصيانة ٥٠٠ ٢ حساب من حسابات البريد الإلكتروني	نعم	تم دعم وصيانة ٦٥٠ ١ حساب من حسابات البريد الإلكتروني يعزى انخفاض عدد حسابات البريد الإلكتروني التي تم دعمها وصيانتها إلى الخفض التدريجي لعملية الأمم المتحدة وما استتبعه ذلك من تخفيض لعدد الموظفين وإغلاق لأماكن العمل
وضع نظام للمعلومات الجغرافية لتوفير ما يقرب من ٢٠٠ ٢ خريطة إدارية وتخطيطية ومواضيعية لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات والإلمام بالحالة، ولأغراض العمليات	نعم	تم إعداد وطباعة ٢٠٠ ٢ خريطة إدارية وتخطيطية ومواضيعية لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات والإلمام بالحالة، بما في ذلك لأغراض العمليات
الشؤون الطبية		
تشغيل وصيانة عيادة من المستوى الأول الممتاز مملوكة للأمم المتحدة في سيبروكو/أبيدجان،	نعم	تم تشغيل وصيانة ما يلي: عيادة من المستوى الأول الممتاز مملوكة للأمم

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
وعيادة من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة في القطاع الغربي، و ١٦ من عيادات المستوى الأول التابعة للبلدان المساهمة بقوات في ١٠ مواقع، وعيادتين غير وطنيتين من المستوى الثاني و ٥ من المرافق الطبية الوطنية من المستوى الثالث لخدمة جميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ	المتحدة في سيبروكو/أبيدجان عيادة من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة في القطاع الغربي في دالوا عيادة أخرى من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة ١٠ عيادات من المستوى الأول التابعة للبلدان المساهمة بقوات في ٩ مواقع عيادة من المستوى الثاني تابعة لبلد مساهم بقوات جرى نشرها في دالوا، بالقطاع الغربي، بوصفها خطا ثانيا من الدعم الطبي في ذلك القطاع حتى ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، وهو تاريخ إرجاعها إلى البلد المرسِل تمشيا مع خطة تقليص البعثة ٥ مستشفيات من المستوى الثاني أبرمت عملية الأمم المتحدة عقودا بشأنها مع جهات محلية في بواكيه ودالوا وسان بيدرو ٥ مستشفيات محلية من المستوى الثاني في بواكيه ودالوا وسان بيدرو ٣ مستشفيات من المستوى الثالث أبرمت عملية الأمم المتحدة عقودا بشأنها مع جهات محلية في أبيدجان ٣ مرافق طبية من المستوى الثالث في أبيدجان ومرفق آخر في بواكيه بالقطاع الشرقي ١٠ عيادات من المستوى الأول التابعة للبلدان المساهمة بقوات في ٩ مواقع عيادة من المستوى الثاني تابعة لبلد مساهم بقوات في دالوا بالقطاع الغربي، دالوا

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		٥ مستشفيات محلية من المستوى الثاني في بواكيه ودالوا وسان بيدرو
		٣ مرافق طبية من المستوى الثالث في أبيدجان يعكس انخفاض عدد العيادات واختلاف تكوين المرافق الطبية تقليص البعثة وإعادة القوات إلى الوطن وتخفيض عدد الموظفين
الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق العملية لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إجلاء المرضى إلى مستشفيات من المستوى الرابع في ٣ مواقع	نعم	تم الإبقاء على ترتيبات الإجلاء التالية بالتعاون مع العمليات الجوية:
		مستشفيان من المستوى الرابع في أكرا وبريتوريا يوفِّران الرعاية الطبية من المستوى الرابع إلى عملية الأمم المتحدة، بما يشمل العلاج والتأهيل النهائيين
		يعزى انخفاض عدد المستشفيات إلى تقليص حجم عملية الأمم المتحدة وإعادة القوات إلى الوطن وتخفيض عدد الموظفين
تشغيل وصيانة المرافق التي تقدم إلى جميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية	نعم	تمت توعية ٠٠٠ ٧ شخص بمن فيهم مدنيون وأفراد عسكريون وأفراد شرطة بشأن مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
		دُرِّب ٥٠ استشاريا في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
		أجريت زيارتان من زيارات الإشراف لمراقبة جودة خدمات المشورة بصفة طوعية والفحص بصفة سرية
		أُحيل ١٠٠ في المائة من أفراد عملية الأمم المتحدة ومعاليهم المحتاجين إلى العلاج
		دُرِّب ٣٥ مشرفا في مجال العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		أُحيل ١٠٠ في المائة من أفراد عملية الأمم المتحدة ومعاليهم بعد حوادث التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لكي يستفيدوا من مجموعة مواد العلاج الوقائي
		قُدِّمت خدمات تقديم المشورة بصفة طوعية والفحص بصفة سرية إلى ٣ ٠٠٠ شخص، منهم مدنيون وأفراد عسكريون وأفراد شرطة
		تم توزيع ١ ٠٠٠ ٠٠٠ واقٍ ذكري و ٢٧٥ ٠٠٠ واقٍ أنثوي
		تم تدريب ٧٥ من المعلمين من الأقران
الأمن		
توفير خدمات الأمن يوميا على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع في جميع مناطق عملية الأمم المتحدة، بما في ذلك توفير الحماية اللصيقة لكبار موظفي العملية والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى على مدار الساعة	نعم	تم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع للمقر في سيبروكو، ومقر إقامة الممثلة الخاصة للأمين العام، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية والإنعاش والتعمير، بما في ذلك مراقبة الدخول، وتسيير دوريات كل ساعتين داخل الأسوار وخارجها، فضلا عن المراقبة باستخدام نظم الدوائر التلفزيونية المغلقة
		بالإضافة إلى ذلك، تم توفير الحماية اللصيقة (بدعم من البلد المضيف) لمسؤولي الأمم المتحدة الذين قاموا بزيارات إلى كوت ديفوار (بما في ذلك الترتيبات الأمنية في الفنادق)
إجراء تقييم للحالة الأمنية في ٣١ موقعا على نطاق عملية الأمم المتحدة، بما في ذلك إجراء مسوحات لـ ٨١٠ أماكن إقامة	نعم	أجري تقييم للحالة الأمنية في ١٠ مواقع لعملية الأمم المتحدة بدلا من ٣١ موقعا لأن هذه المواقع كانت مواقع جديدة من المقرر نقل مراقبين عسكريين وأفراد من شرطة الأمم المتحدة إليها

النواتج المقررة	أُنجز (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وأجري ٤١ مسحا لفنادق تحضيرا لزيارات مسؤولي الأمم المتحدة إلى كوت ديفوار ولتنفيذ التدابير الأمنية بغية التخفيف من الهجمات الإرهابية في أعقاب الحادث الذي وقع في غران بسام يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦
		أجري ٨١٧ مسحا لأماكن إقامة. ويعزى ارتفاع عدد المسوحات الأمنية إلى نقل مراقبين عسكريين وأفراد من شرطة الأمم المتحدة إلى مواقع ميدانية جديدة
تنظيم ٧٨٠ دورة إعلامية بشأن التوعية الأمنية وخطط الطوارئ لجميع أفراد عملية الأمم المتحدة ومعاليهم	نعم	أقيمت ٧٤٨ دورة إعلامية بشأن التوعية الأمنية وخطط الطوارئ لفائدة ٩٠٠ مشارك يتألفون من ٦٧٥ موظفا في عملية الأمم المتحدة (من ضمنهم المعالون) و ٢٢٥ زائرا رسميا وخبيرا استشاريا. وكان عدد الدورات أقل من المتوقع بسبب انخفاض عدد الموظفين الوافدين/المعينين حديثا
تنظيم ١٥٦ دورة تدريب تمهيدي في مجال الأمن و ٤ تدريبات/تمارين أولية على مكافحة الحرائق لفائدة جميع موظفي عملية الأمم المتحدة الجدد	نعم	نظمت ٤٤ دورة تدريب تمهيدي في مجال الأمن و ٣ تدريبات/تمارين أولية على مكافحة الحرائق لفائدة جميع موظفي عملية الأمم المتحدة الجدد. ويعزى انخفاض عدد دورات التدريب التمهيدي في مجال الأمن وتدريب التأهب للحرائق إلى انخفاض عدد الموظفين الوافدين/ المعينين حديثا

ثالثا – أداء الموارد

ألف – الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.)

الفئة	المخصصات	الإنفاق	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	٨ ٣٠١,٢	٧ ٧٣٩,٠	٥٦٢,٢	٦,٨
الوحدات العسكرية	١٥٧ ١٣٤,٣	١٣٨ ٧٣٩,٨	١٨ ٣٩٤,٥	١١,٧
شرطة الأمم المتحدة	٢٠ ١٣١,٦	١٧ ٥٤٣,٣	٢ ٥٨٨,٣	١٢,٩
وحدات الشرطة المشكلة	٢٩ ١٤٣,٧	٢٧ ٥٠١,٨	١ ٦٤١,٩	٥,٦
المجموع الفرعي	**٢١٤ ٧١٠,٨**	**١٩١ ٥٢٣,٩**	**٢٣ ١٨٦,٩**	**١٠,٨**
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٥٩ ٦٣٤,٤	٥١ ٩٣٨,٣	٧ ٦٩٦,١	١٢,٩
الموظفون الوطنيون	١٦ ١٤٩,٢	١٩ ٦٢٤,٢	(٣ ٤٧٥,٠)	(٢١,٥)
متطوعو الأمم المتحدة	٦ ٤٥٨,٨	٦ ٠٢٩,٣	٤٢٩,٥	٦,٦
المساعدة المؤقتة العامة	٣٨,٠	٣٢٤,٣	(٢٨٦,٣)	(٧٥٣,٤)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٣٨,٥	٢٨٠,٩	٥٧,٦	١٧,٠
المجموع الفرعي	**٨٢ ٦١٨,٩**	**٧٨ ١٩٧,٠**	**٤ ٤٢١,٩**	**٥,٤**
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيون	–	–	–	–
الخبراء الاستشاريون	٥٠٣,٠	٢٩٤,٧	٢٠٨,٣	٤١,٤
السفر في مهام رسمية	٣ ٠١٦,٠	٢ ٠٧٠,٠	٩٤٦,٠	٣١,٤
المرافق والهياكل الأساسية	٣١ ١٦٦,٩	٢٥ ٤٠٨,٢	٥ ٧٥٨,٧	١٨,٥
النقل البري	٦ ٩٦٢,٨	٥ ٣٧٦,٨	١ ٥٨٦,٠	٢٢,٨
النقل الجوي	٣٠ ٤٧٧,٦	٢٤ ١٨٢,٣	٦ ٢٩٥,٣	٢٠,٧
النقل البحري	٥,٠	٢,٦	٢,٤	٤٨,٠
الاتصالات	٤ ٩٣٣,٦	٣ ٧٤١,١	١ ١٩٢,٥	٢٤,٢
تكنولوجيا المعلومات	٤ ٩٤٨,٥	٤ ٧٠٢,٣	٢٤٦,٢	٥,٠
الخدمات الطبية	١ ٢٩٦,٤	٧٩٨,٨	٤٩٧,٦	٣٨,٤
المعدات الخاصة	—	—	—	—

الفئة	المخصصات	الإنفاق	الفرق	
			المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢٠ ١٥٤,٨	١٥ ٨٢٥,٧	٤ ٣٢٩,١	٢١,٥
المشاريع السريعة الأثر	٢ ٠٠٠,٠	١ ٩٩٠,٦	٩,٤	٠,٥
المجموع الفرعي	**١٠٥ ٤٦٤,٦**	**٨٤ ٣٩٣,١**	**٢١ ٠٧١,٥**	**٢٠,٠**
إجمالي الاحتياجات	**٤٠٢ ٧٩٤,٣**	**٣٥٤ ١١٤,٠**	**٤٨ ٦٨٠,٣**	**١٢,١**
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٧ ٢٧٦,٩	٨ ٠٨٢,٠	(٨٠٥,١)	(١١,١)
صافي الاحتياجات	**٣٩٥ ٥١٧,٤**	**٣٤٦ ٠٣٢,٠**	**٤٩ ٤٨٥,٤**	**١٢,٥**
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	–	–	–	–
مجموع الاحتياجات	**٤٠٢ ٧٩٤,٣**	**٣٥٤ ١١٤,٠**	**٤٨ ٦٨٠,٣**	**١٢,١**

باء – معلومات موجزة عن عمليات إعادة توزيع الأموال بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا – الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢١٤ ٧١٠,٨	—	٢١٤ ٧١٠,٨
ثانيا – الأفراد المدنيون	٨٢ ٦١٨,٩	—	٨٢ ٦١٨,٩
ثالثا – التكاليف التشغيلية	١٠٥ ٤٦٤,٦	—	١٠٥ ٤٦٤,٦
المجموع	**٤٠٢ ٧٩٤,٣**	—	**٤٠٢ ٧٩٤,٣**
النسبة المئوية للأموال المعاد توزيعها قياساً إلى مجموع الاعتمادات			–

٥٢ – لم تُجرَ أي إعادة توزيع للأموال في المجموعات الأولى والثانية والثالثة خلال الفترة.

جيم - نمط الإنفاق الشهري

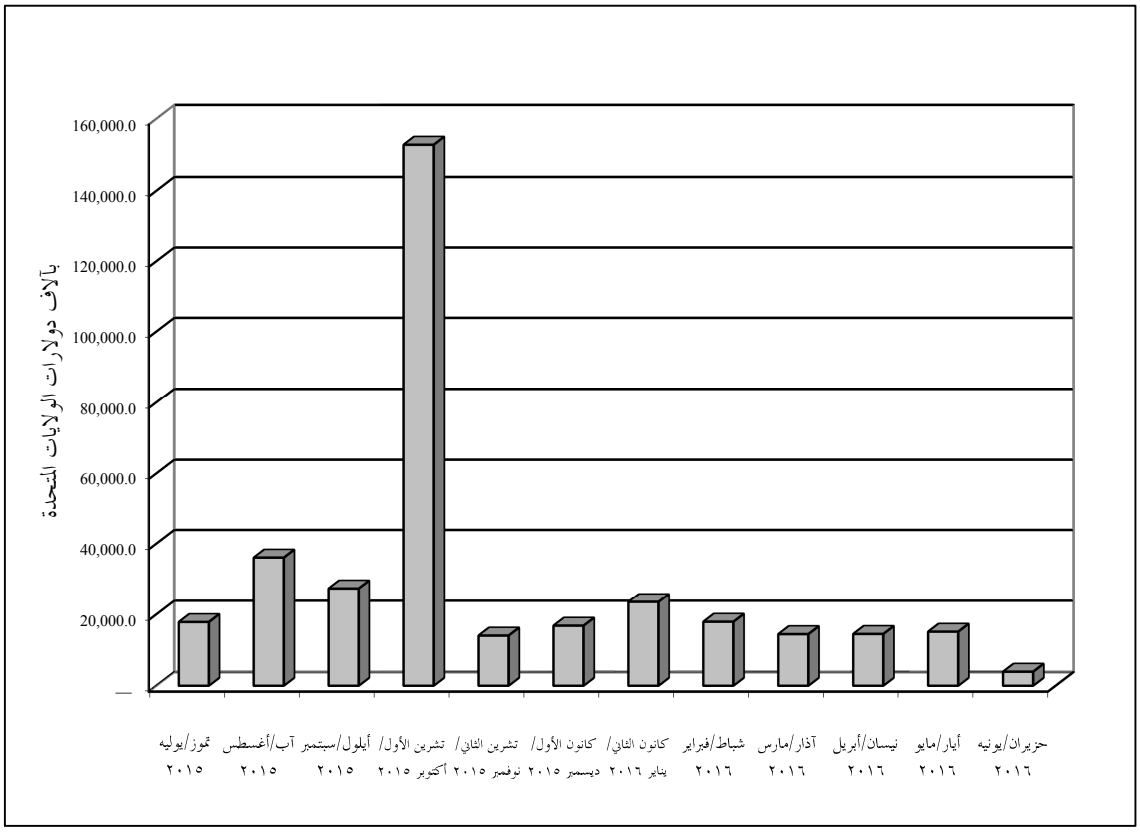

٥٣ - يعكس ارتفاع مستويات الإنفاق في آب/أغسطس ٢٠١٥ تسجيل تكاليف استئجار وتشغيل أسطول طائرات عملية الأمم المتحدة فضلا عن تكلفة وقود الطيران والديزل. ويتصل ارتفاع مستويات الإنفاق في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتسجيل الالتزامات والمدفوعات التي تتعلق بسداد التكاليف للحكومات المساهمة عن الخدمات المقدمة والمعدات المستخدمة من قبل الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة. وقد تم ذلك لتيسير نقل أدوات الإدارة المالية من النُظم القديمة إلى نظام أوموجا في إطار عملية نقل البيانات.

دال – إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ
إيرادات الاستثمار	٩٩٣,٤
إيرادات أخرى/متنوعة	١ ٣٢٥,٣
تبرعات نقدية	–
تسويات الفترات السابقة	–
إلغاء التزامات الفترات السابقة	١٤ ٢٢٤,٩
المجموع	**١٦ ٥٤٣,٦**

هاء – النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٢٣ ٩٩٤,١
وحدات الشرطة المشكلة	٥ ٥٤٠,٠
المجموع الفرعي	**٢٩ ٥٣٤,١**
الاكتفاء الذاتي	
الوحدات العسكرية	١٧ ٣٩٨,١
وحدات الشرطة المشكلة	٣ ٥٩٤,٦
المجموع الفرعي	**٢٠ ٩٩٢,٧**
المجموع	**٥٠ ٥٢٦,٨**

العوامل الخاصة بالعملية	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف – العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٨٠	١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦
عامل ظروف التشغيل المكثف	١,٩٠	١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	١,٥٠	١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦
باء – العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٠,٠٠–٠,٤٥		

واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة الفعلية
اتفاق مركز القوات[أ]	٣٥ ٧٤٧,٠
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	**٣٥ ٧٤٧,٠**

(أ) يشمل الأراضي والمرافق المقدمة من الحكومة وكذلك رسوم المطارات.

رابعا - تحليل الفروق[١]

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المراقبون العسكريون	٥٦٢,٢	٦,٨

٥٤ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات بسبب ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ٧,٨ في المائة مقارنة بمعدل الشغور البالغ ٢ في المائة المدرج اعتماده في الميزانية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الوحدات العسكرية	١٨ ٣٩٤,٥	١١,٧

٥٥ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات بسبب ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ٧,٣ في المائة مقارنة بمعدل الشغور البالغ ٢ المدرج اعتماده في الميزانية. وإضافة إلى ذلك، لم ترد مطالبات فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز خلال الفترة. وقوبل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا باحتياجات إضافية فيما يتعلق بشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات بسبب إعادة القوات إلى الوطن قبل الموعد المقرر.

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل عن نسبة قدرها ٥ في المائة زيادة أو نقصانا أو عن مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
شرطة الأمم المتحدة	٢ ٥٨٨,٣	١٢,٩

٥٦ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات بسبب ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ١٤,٤ في المائة مقارنة بمعدل الشغور البالغ ١١ في المائة المدرج اعتماده في الميزانية. وإضافة إلى ذلك، لم ترد مطالبات فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز خلال الفترة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٦٤١,٩	٥,٦

٥٧ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات بسبب ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ١٣,٢ في المائة مقارنة بمعدل الشغور البالغ ١ في المائة المدرج اعتماده في الميزانية. وإضافة إلى ذلك، لم ترد مطالبات فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز خلال الفترة. وقوبل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا باحتياجات إضافية فيما يتعلق بشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات بسبب إعادة وحدات الشرطة المشكلة إلى الوطن قبل الموعد المقرر.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الدوليون	٧ ٦٩٦,١	١٢,٩

٥٨ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الدوليين والتكاليف العامة للموظفين بسبب ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ١٦,٠ في المائة مقارنة بمعدل الشغور البالغ ١٠ في المائة المدرج اعتماده في الميزانية، الذي نجم عن عدم استبدال الموظفين الذين غادروا البعثة بآخرين في وظائف لم تعتبر مهامها حاسمة لنجاح تقليص حجم عملية الأمم المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الموظفون الوطنيون	(٣ ٤٧٥,٠)	(٢١,٥)

٥٩ - يعزى الفرق أساسا إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لرتبة م و ف-جيم، الدرجة ٥، فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين الفنيين، ولرتبة خ ع-٥، الدرجة ٤، للخدمة العامة الوطنية فيما يتعلق بالموظفين العاملين في البعثة، مقارنة برتبة م و ف-باء، الدرجة ١، ورتبة خ ع-٤، الدرجة ٧، على التوالي، المدرج اعتمادهما في الميزانية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
متطوعو الأمم المتحدة	٤٢٩,٥	٦,٦

٦٠ - يعزى الفرق إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ١٣ في المائة مقارنة بمعدل الشغور البالغ ٧ في المائة المدرج اعتماده في الميزانية، والذي نجم عن عدم استبدال متطوعي الأمم المتحدة الذين غادروا البعثة بآخرين في وظائف شاغرة لم تعتبر مهامها حاسمة لنجاح تقليص حجم عملية الأمم المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المساعدة المؤقتة العامة	(٢٨٦,٣)	(٧٥٣,٤)

٦١ - يعزى الفرق إلى التكاليف المخصصة لعملية الأمم المتحدة فيما يتعلق بخدمات المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بنظام أوموجا، بما في ذلك وقف تشغيل نظام غاليليو لإدارة المخزون، وعملية تصنيف الوظائف في البعثة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الأفراد المقدمون من الحكومات	٥٧,٦	١٧,٠

٦٢ - يعزى الفرق إلى المتوسط الفعلي لمعدل الشغور البالغ ١٢,٥ في المائة مقارنة بعدم تطبيق معدل شغور في الميزانية.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الخبراء الاستشاريون	٢٠٨,٣	٤١,٤

٦٣ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في مجال التدريب بسبب إدراج الاحتياجات المتعلقة بالمتعاقدين الأفراد أصلا في الميزانية تحت بند الخبراء الاستشاريين، في حين أن الإنفاق سُجِّل تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى إلى جانب استخدام الموارد الداخلية. وقوبل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا بإدراج الاحتياجات المتعلقة بالمتعاقدين في مجال خدمات دعم الاتصالات أصلا في الميزانية تحت بند الاتصالات، في حين أن الإنفاق سُجِّل تحت بند الاستشاريين غير المكلفين بالتدريب.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
السفر في مهام رسمية	٩٤٦,٠	٣١,٤

٦٤ - يعزى الفرق إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر لغير أغراض التدريب بسبب انخفاض عدد الرحلات التي قام بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وقسما الموارد البشرية والأمن، إلى جانب انخفاض بدل الإقامة اليومي الفعلي (تطبيق مبلغ ٩٨ دولارا للسفر إلى المواقع الإقليمية مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٢٥٩ دولارا) للسفر المتصل بالتدريب من أجل الاحتياجات المتعلقة بالمتعاقدين الأفراد للتدريب على اللغة الانكليزية والفرنسية، التي أدرجت في الميزانية تحت بند السفر الرسمي، في حين أن الإنفاق سُجِّل تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
المرافق والهياكل الأساسية	٥ ٧٥٨,٧	١٨,٥

٦٥ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) الوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب انخفاض المتوسط الفعلي لأسعار الوقود (متوسط السعر الفعلي ٠,٦٧ دولار للتر الواحد، مقارنة بمبلغ ١,٠٠ دولار للتر المدرج اعتماده في الميزانية) إلى جانب انخفاض مستوى استهلاك الوقود؛ (ب) خدمات الصيانة والمرافق وخدمات التخلص من النفايات واقتناء اللوازم الهندسية والمولِّدات الكهربائية، بسبب تخفيض عديد الأفراد العسكريين في سياق الخفض التدريجي العام لعملية الأمم المتحدة.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل البري	١ ٥٨٦,٠	٢٢,٨

٦٦ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) الوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب انخفاض المتوسط الفعلي لأسعار الوقود (متوسط السعر الفعلي ٠,٦٧ دولارا للتر الواحد مقارنة بمبلغ ١,٠٠ دولار للتر الواحد المدرج اعتماده في الميزانية) إلى جانب انخفاض مستوى استهلاك الوقود (متوسط استهلاك فعلي قدره ٣,٤ ملايين لتر مقارنة بمتوسط الاستهلاك المقرر وقدره ٤,٢ ملايين لتر) بسبب تخفيض عدد الأفراد العسكريين في سياق الخفض التدريجي العام للبعثة؛ (ب) تأمين المسؤولية قبل الغير بسبب تخفيض حجم أسطول مركبات الركاب الخفيفة من ٥٥٨ إلى ٤٦٢ مركبة؛ (ج) التأخر في إصلاح وصيانة المركبات إلى جانب الإصلاحات الداخلية بسبب التأخر في إنشاء خدمات التعاقد مع ورشة خارجية. وقوبل انخفاض الاحتياجات جزئيا باحتياجات إضافية متعلقة بقطع الغيار، بسبب الحاجة إلى إصلاح أسطول المركبات المتقادم في البعثة، والاحتياجات المتعلقة باستئجار حافلات لتناوب الوحدات وإعادتها إلى الوطن، التي أدرجت في الميزانية تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، في حين أن الإنفاق سُجِّل تحت بند النقل البري.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
النقل الجوي	٦ ٢٩٥,٣	٢٠,٧

٦٧ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل أسطول طائرات العملية بسبب انخفاض عدد ساعات الطيران المستخدمة فيما يتعلق بالطائرات الثابتة الجناحين (٥٩٦ ١ ساعة فعلية مقارنة بـ ٢٢١ ٢ ساعة مدرج اعتمادها في الميزانية) والطائرات ذات الأجنحة الدوارة (٩٣١ ٢ ساعة فعلية مقارنة بـ ٠٥٧ ٤ ساعة مدرج اعتمادها في الميزانية)، إلى جانب انخفاض أسعار الوقود (متوسط السعر الفعلي ٠,٤٧٦ دولار للتر الواحد، مقارنة بمبلغ ٠,٩٨ دولار مقدر للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦) ومستويات الاستهلاك (استهلاك فعلي قدره ٢,٩ مليون لتر مقارنة بـ ٤،٣ ملايين لتر من وقود الطيران المدرج اعتماده في الميزانية).

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الاتصالات	١ ١٩٢,٥	٢٤,٢

٦٨ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات الاتصالات التجارية وخدمات الإعلام بسبب إلغاء بعض البرامج الإذاعية وتخفيض عدد المواد الترويجية في سياق الخفض التدريجي لعملية الأمم المتحدة، وقطع الغيار المستخدمة للاتصالات، التي أُدرجت أصلا في الميزانية تحت بند الاتصالات، في حين أن الإنفاق سُجِّل تحت بند تكنولوجيا المعلومات. وقوبل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا بارتفاع في الاحتياجات المتعلقة بصيانة المعدات وخدمات دعم الاتصالات.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
تكنولوجيا المعلومات	٢٤٦,٢	٥,٠

٦٩ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق باقتناء المعدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بسبب الخفض التدريجي لعملية الأمم المتحدة. ويقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا بارتفاع في الاحتياجات المتعلقة باقتناء مجموعات البرامجيات وتراخيصها.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
الخدمات الطبية	٤٩٧,٦	٣٨,٤

٧٠ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بالتأخر في شراء الأدوية والمواد الاستهلاكية من قبيل لوازم المختبرات والأسنان بسبب عدم توافر اللوازم في إطار العقود الإطارية، والتي لم يتم إيجاد مورّد بديل لها.

	الفرق	
	بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤ ٣٢٩,١	٢١,٥

٧١ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات بسبب انخفاض الأنشطة التنفيذية المتصلة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نتيجة عدم العودة و/أو عدم تسجيل نحو ٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين المقيمين خارج البلد بالقرب من المناطق الحدودية، مما أدى تباعا إلى انخفاض في المدفوعات المتعلقة ببدلات السلامة الانتقالية. ويقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا باحتياجات إضافية تتعلق بتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة بسبب ارتفاع رسوم التخليص الجمركي والنقل الداخلي فيما يتعلق بإعادة المعدات المملوكة للوحدات العسكرية إلى الوطن.

خامسا - الخصوم غير المنظورة

٧٢ - قام مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة نهائية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبموجب القرار نفسه، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يكمل بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ سحب جميع العناصر النظامية والمدنية التابعة لعملية الأمم المتحدة، باستثناء العناصر اللازمة لولاية العملية على النحو المبين في الفقرة ١٨ من هذا القرار، وقرر أن تتمثل ولاية العملية، اعتبارا من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في إتمام إغلاق العملية.

٧٣ - وفي ضوء مرحلة التعجيل بإغلاق العملية، من المحتمل أن تنشأ خصوم غير منظورة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نظرا إلى أن الالتزامات المستحقة للحكومات عما قدمته من

القوات ووحدات الشرطة المشكلة، والدعم اللوجستي وغير ذلك من السلع المورَّدة والخدمات المقدَّمة تبقى سارية لمدة خمس سنوات. وبناء عليه، وبغية كفالة توافر سيولة كافية لتغطية الخصوم غير المنظورة، يوصى بإرجاء البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر والإيرادات الأخرى بمبلغ إجمالي قدره ٩٠٠ ٢٢٣ ٦٥ دولار فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى انعقاد الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

سادسا – الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما

٧٤ – يرد فيما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتصل بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار:

(أ) أن تحيط علما بالمبلغ الإجمالي وقدره ٩٠٠ ٢٢٣ ٦٥ دولار الذي يشمل الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٦٨٠ ٤٨ دولار فيما يتعلق بالفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ البالغة ٦٠٠ ٥٤٣ ١٦ دولار المتأتية من إيرادات الفوائد (٤٠٠ ٩٩٣ دولار)، وإيرادات أخرى/متنوعة (٣٠٠ ٣٢٥ ١ دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٩٠٠ ٢٢٤ ١٤ دولار)؛

(ب) أن ترجئ إلى دورتها الثانية والسبعين البت في كيفية التصرف في مبلغ ٩٠٠ ٢٢٣ ٦٥ دولار المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه.

سابعا – موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات/توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٨٦

(*A/70/742*)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
تتطلع اللجنة إلى تحليل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، بما في ذلك عن طريق توفير معلومات تحليلية إضافية في تقارير الأداء المقبلة وفي المستجدات المقدمة بشكل دوري بشأن إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق، على النحو المبين في الفقرة ٢٨ أعلاه (الفقرة ٣٣)	تُحلَّل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية لتقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة. ويجري أيضا تحليل إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق خلال فترة الأداء. وقد استفادت عملية الأمم المتحدة من اعتماد نظام أوموجا الذي كان مفيدا في تحليل الفروق بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية وإعادة توزيع المخصصات بين مجموعات الإنفاق وفئاته.